البناء العارض

وأهم مواضعه واستعمالاته

دكتور

رفعت عبدالحميد محمود الليثي

مدرس بقسم اللغويات

بكلية الدراسات الإسلامية والعربية

للبنات بسوهاج

بسم الله الرحمن الرحيم

مُقَدِّمَة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، وخاتم النبيين، ورحمة الله للعالمين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين... وبعد:

فهذا بحث تقوم فكرته على دراسة ذلك النوع من البناء الذي يسمى (البناء العارض)، ودراسة أهم المبنيات التي بناؤها من هذا النوع.

وذلك حيث يقدم البحث توضيحاً لحقيقة البناء العارض، وتحديداً لأهم سماته: فرقا بينه وبين البناء الأصلي، وشبها بالإعراب واختلافا معه، ثم حديث النحويين عن ذلك الضرب من البناء.

ثم يقدم البحث دراسة لأهم المبنيات بناء عارضاً، فيها من التفصيل ما يوضح أحكامها والخلاف في بعضها مع التحليل والتعليل، والترجيح بين الأقوال، والبحث في ذلك كله يستمد جذوره من كتب النحو والأصول، وآراء النحاة الفُحول، عُمُدِ هذا العلم وأساطينه، وقد جاء مشتملاً على مقدمة وفصلين وخاتمة وذلك على النحو التالي:

المقدمة: وفيها الحديث عن موضوع البحث وخطته.

الفصل الأول ، وهو بعنوان:

(البناء الأصلي والبناء العارض)

وهو يشتمل على تمهيد ومبحثين:

أما التمهيد فعنوانه: (الكلم منه معرب ومبني)

تحدثت فيه عن تمييز النحويين بين المعرب والمبني، والتفرقة بين حركة البناء وحركة الإعراب، وذكر المعرب والمبني من أنواع الكلم.

وأما المبحث الأول فعنوانه: (البناء وأسبابه)

تحدثت فيه عن مفهوم البناء، وكونه مناقضاً للإعراب، ثم ذكرت أسباب البناء، وأقوال النحويين فيها، مع المقارنة وصولاً إلى أفضل عباراتهم في ذلك.

وأما المبحث الثاني فعنوانه: (حقيقة البناء العارض)

وقد ذكرت فيه (مفهوم البناء العارض) وتمييز النحاة بينه وبين البناء الأصلي، ثم حديث النحاة عن (أنواع المبنيات بناء عارضاً).

ثم ذكرت أن المبني بناء عارضاً ينقسم إلى قسمين:

قسم يرتبط بناؤه بموضع إعرابي معين، وقسم يرتبط بناؤه باستعمال معين صالح للورود في مواقع إعرابية مختلفة، كما ذكرت أن المبنيات بناء عارضاً تحمل أسباب بنائها على نحو ما نجده في المبنيات بناء أصلياً.

ثم قارنت بين البناء العارض والبناء الأصلي، وبينت أن الثاني أقوى من الأول وعللت لذلك.

ثم تحدثت عن (البناء العارض والإعراب) وذكرت أن المسافة بينهما تقترب على ما بينهما من تضاد، وذكرت وجه التقارب ووجه التضاد

وأما الفصل الثاني فموضوعه (أهم المبنيات بناء عارضاً) وفيه المباحث التالية:

المبحث الأول: اسم (لا) النافية للجنس إذا كان مفرداً (ليس مضافاً ولا شبيهاً بالمضاف) وشمل الحديث عنه ما يلي:

أ- إذا كان مفردا (عدديا) أو جمع تكسير.

ب- إذا كان مثنى أو مجموعا على حدهَ.

ج- إذا كان مجموعا بالألف والتاء.

تتمة : في نعته المفرد المتصل به.

المبحث الثاني: بعض صور المنادى، وفيه فرعان:

الفرع الأول:في المنادى المفرد العلم، وفي الحديث عنه مسالتان:

الأولى: بناؤه

الثانية: وصفه بابن بشروطه

الفرع الثاني: قولهم: يا بن أم ويا بن عم

المبحث الثالث: الزمن المبهم المضاف إلى جملة

المبحث الرابع: المبهم من زمن أو غيره إذا أضيف إلى مبنى

المبحث الخامس: الغايات من الظروف (قبل وبعد ونحوهما)

المبحث السادس: العدد المركب

المبحث السابع: المركب تركيب مزج من الظروف والأحوال

المبحث الثامن: الفعل المضارع إذا اتصلت به إحدى النونين

تتمة: في المضاف إلى ياء المتكلم

ثم تأتي خاتمة البحث وفيها أهم نتائجه، ثم أتبعت ذلك فهرساً لأهم المراجع، وآخر للموضوعات.

هذا، وإنني لأسأل الله العلي القدير أن يوفقني إلى ما قصدت من خدمة للغة القرآن الكريم، كما أسأله سبحانه أن يرزقنا الإخلاص في القول والعمل، إنه خير مسئول، وأكرم مأمول، وهو حسبنا ونعم الوكيل، نعم المولى ونعم النصير، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم،

دكتور

رفعت عبدالحميد محمود الليثي

الفصل الأول
البناء الأصلي و البناء العارض

تمهيد:

الكلم منه معرب ، ومنه مبني :

النحو علم الإعراب، وقد ميّز النحويون بين نوعين من الكلم:

أحدهما يتغير آخره بتغير العوامل الداخلة عليه وهو المعرب، والآخرَ يلزم آخرُه حالة واحدة ولا يتغير مهما تغيرت العوامل الداخلة عليه وهو المبني.

يحدثنا عن ذلك إمام النحاة سيبويه – رحمه الله – في باب مجارى أواخر الكلم من العربية فيقول[1]: وهي تجري على ثمانية مجار:

على النصب والجر والرفع والجزم، والفتح والضم والكسر والوقف"

إلى أن يقول[2]: وإنما ذكرت لك ثمانية مجار لأفرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يحدث فيه من العامل وليس منها إلا وهو يزول عنه، وبين ما يبنى عليه الحرف بناء لا يزول عنه لغير شئ أحدث ذلك فيه من العوامل.

ثم يحدد – رحمه الله – ما هو معرب من أنواع الكلم فيقول[3]:"فالرفع والجر والنصب والجزم لحروف الإعراب، وحروف الإعراب للأسماء المتمكنة، وللأفعال المضارعة لأسماء الفاعلين"

---

(١) كتاب سيبويه ١٣/١ – بتحقيق الأستاذ عبدالسلام هارون.
(٢) المرجع السابق.
(٣) الكتاب ١٣/١ هارون

كمـــا يحـــدد مـــا هو مبني منها فيقول [1]: "وأما الفتح والكسر والضـــم والوقف فللأسماء غير المتمكنة المضارعة عندهم ما ليس باسم ولا فعـــل ممـــا جاء لمعنى ليس غير نحو: سوف وقد، وللأفعال التى لم تجر مجرى المضارعة، وللحروف التى ليست بأسماء ولا أفعال ولم تجئ إلا لمعنى"

(١) السابق ١٥/١

المبحث الأول. البناء وأسبابه

يقول أبو على[1] في تعريف البناء[2] :"البناء خلاف الإعراب وهو أن لا يختلف الآخر باختلاف العامل"

ويقول الشيخ عبدالقاهر [3] في شرحه [4] اعلم أن البناء نقيض الإعراب لأن حقيقته أن يثبت آخر الكلمة على صورة واحدة فلا يتغير بدخول العوامل المختلفة، تقول مَنْ جاءك؟ فيكون (مَنْ) في موضع رفع بالابتداء، إذ هو بمنزلة قولك: أى رجل جاءك؟ وتقول: مَنْ لقيت؟ فيكون في موضع نصب، وبمن مررت؟ فيكون في موضع جر، ألاَ تَراكَ تقول: أىَّ رجل لقيت؟ وبأىِّ رجل مررت؟ فآخر الاسم باقٍ على السكون [5] مع اختلاف هذه العوامل، وليس بمتغير تغيَّر (زيد) في قولك: زيد جاءنى، ولقيت زيدا، ومررت بزيد.

---

(١) هو : الحسن بن أحمد بن عبدالغفار الفارسي ـ أخذ عن الزجاج وابن السراج وبرع من تلاميذه ابن جنى والربعى ، صنف الإيضاح والتكملة والحجة وغيرها، ت ٣٧٧هـ .

(بغية الوعاة ٤٩٦/١-٤٩٨)

(٢) متن الإيضاح في المقتصد ـ ١٢٥/١

(٣) هو : عبدالقاهر بن عبدالرحمن الجراجاني النحوى الإمام المشهور أبو بكر ، أخذ النحو عن ابن أخت الفارسي ولم يأخذ غيره ، وكان من كبار أئمة العربية والبيان صنف المغنى في شرح الإيضاح والمقتصد في شرحه والجمل والعوامل المائة ـ ت ٤٧١هـ . (البغية ١٠٦/٢)

(٤) المقتصد ـ ١٢٥/١

(٥) يعنى لفظ (مَنْ)

ويقـول ابن يعيش[1] : البناء يخالف الإعراب ويضاده من حيث كان البناء لزوم آخر الكلمة ضرباً واحدا من السكون أو الحركة لا لشئ أحـدث ذلـك من العوامل، فحركة آخره كحركة أوله في اللزوم والثبات، بخـلاف الإعـراب، وإنما سمى بناء لأنه لما لزم ضرباً واحدا ولم يتغير تغـير الإعراب سمى بناء، مأخوذ من بناء الطين والآجر، لأن البناء من الطيـن والآجر لازم موضعه لا يزول من مكان إلى غيره وليس كذلك ما ليس ببناء من نحو الخيمة وبيت الشَّعر.

ويقول الثمانيني [2]:

لما كانت الحركات والسكون على نوعين: نوع يحدث عن عامل إعـراب، ويبطل ببطلانه، ونوع يكون عن علة فهو يلزم كلزومها، سمَّوْا مـا يحـدث عن عامل إعرابا، وما يكون عن علة بناء، ليفصلوا بينهما باختلاف الألقاب.

وهو يعرف الإعراب بقوله [3] : فأما الإعراب فهو اختلاف الآخر لاختلاف العوامل في الأول.

كمـا يعـرف البناء فيقول [4]: فأما البناء فهو لزوم آخر الكلمة بحركة أو سكون لا يبطل بعامل كما أنه لم يحدث بعامل فالبناء حكم يجب

---

(١) ينظر : شرح المفصل ٣/٨٠ ن وابن يعيش هو يعيش بن على بن يعيش بن محمد بن أبى السرايا محمد بن على النحوى الحلبي موفق الدين أو البقاء ولد سنة ٥٥٣ هـ بحلب قرأ النحو على فتيان الحلبي وغيره ورحل على بغداد وكان من كبار أئمة العربية صنف شرح المفصل وشرح تصريف الملوكي لابن جني وتوفى بحلب سنة ٦٤٣هـ. (البغية ٢/٣٥١ ـ ٣٥٢)

(٢) ينظر : كتابه (الفوائد والقواعد) صـ ٥٧ ، والثمانيني: هو عمر بن ثابت أبو القاسم الثمانينى النحوى الضرير إمام فاضل أخذ عن ابن جني وروى عنه الشريف يحيى بن طباطبا وغيره ـ صنف شرح اللمع وشرح التصريف الملوكي وغيرها ـ ت سنة ٤٤٢هـ. (بغية الوعاة ٢/٢١٧)

(٣) السابق ـ صـ ٥٧

(٤) السابق ـ صـ ٥٨

عن علة، والإعراب حكم يجب عن عامل.[1]

أسباب البنـــاء :

لعــل أجمـــع عــبارة وأشملها لأسباب البناء في الاسم هي قول الزمخشري[2]:

"وسبب بنائه مناسبته ما لا تمكن له بوجه قريب أو بعيد[3]:

- بتضمن معناه[4] نحو أين وأمسى.
- أو شبهه كالمبهمات [5].
- أو وقوعه موقعه كنزال.
- أو مشاكلته للواقع موقعه كفجار وفساق.
- أو وقوعه موقع ما أشبهه كالمنادى المضموم.
- أو إضافته إليه كقوله عز وعلا : ﴿مِنْ عَذَابِ يَوْمِئِذٍ ...﴾[6] ، و ﴿هَذَا يَوْمُ لَا يَنطِقُونَ﴾[7] ، فيمن قرأهما بالفتح.[8]

وقد فسر ابن يعيش قوله "مناسبته ما لا تمكن له بوجه قريب أو بعيد" بقولـــه [9] : يـــريد مناســـبة الحرف أو فعل الأمر، فإنه لا تمكن لهمـــا بوجـــه، بخـــلاف الأســـماء المبنـــية فـــإن لها تمكنا فى الأصل

---

(١) ينظر : أسرار العربية ـ صـ ١٨ ـ ١٩ ، والمقرب ٢٨٩/١

(٢) المفصل ـ صـ ١٢٥ ـ طبع دار الجبل ـ الطبعة الثانية.

(٣) من قريب أو بعيد : متعلق بقوله : لا تمكن له.

(٤) يتضمن معناه : متعلق بقوله : مناسبته.

(٥) يعنى أسماء الإشارة والموصول.

(٦) من الآيـة ١١ مـن سـورة المعـارج والفـتح قـراءة نـافع والكسـائي وأبـي جعفر.(الإتحاف ـ صـ ٤٢٤)

(٧) الآية ٣٥ من سورة المرسلات ، وفي الإتحاف صـ ٤٣١ : (وعن المطوعى (هذا يوم) بالنصب ظرفا وقع خبرا وفتحته بناء أو إعراب قولان)

(٨) السـابق.

(٩) ابن يعيش ـ ٨٠/٣

وبعضها أقرب إلى المتمكنة من بعض فأقربها من المتمكنة ما كان مبنيا على حركة،

نحو : يا زيد ويا حكَمُ ، وأبعدها منها ما كان مبنيا على السكون"

إلى أن يقول [1]: وما عدا ذلك فمحمول عليها أو راجع إليها، نحو (فجار) و (فساق) فإنهما وإن لم يكونا واقعين موقع الفعل فإنهما مضارعان لما وقع موقعه، وهو نزال وتراك، فبنيا كبنائه"

وقد حاول ابن يعيش أن يلخص هذا التفصيل الشامل المفيد في عبارة الزمخشري، فإذا به يقول [2]: والأسباب الموجبة لبناء الاسم ثلاثة:

- تضمن معنى الحرف
- ومشابهة الحرف
- والوقوع موقع الفعل المبني

فكل مبني من الأسماء فإنما سبب بنائه ما ذكر أو راجع إلى ما ذكر"

وكان يتحتم عليه أن يقول "أو راجع إلى ما ذكر" لأن هذه الأسباب الثلاثة التى ذكرها ليست جامعة بالمعنى الدقيق بدليل أنه يقول بعد بيان المبنيات: "وما عدا ذلك فمحمول عليها أو راجع إليها نحو (فجار) و(فساق) فإنهما وإن لم يكونا واقعين موقع الفعل فإنهما مضارعان لما وقع موقعه وهو: نزال وتراك فبنيا كبنائه، ونحو المنادى في (يا زيد) ونحوه مما هو مفرد، فإنه وإن لم يكن مشابها للحرف فهو واقع موقع (أنت) من حيث كان مخاطباً وأسماء الخطاب مبنية"

---

(١) ابن يعيش - ٣/٨٠

(٢) السابق ٣/٨٠ - ٨١

وقد جمع السيرافي أسباب البناء في أربعة أمور[1] :

- لمشابهة الحروف ومضارعتها
- أو للتعلق بها وملابستها
- أو لوقوع المبنى موقع فعل مبني
- أو لخروجه عما عليه نظائره"

والسببان الأول والثاني ممَّا ذكر السيرافي يدوران في فلك الحروف مشابهة أو تعلقا وملابسة، أما السبب الثالث فقد خص به العلاقة بالفعل، مع أن (الوقوع موقع المبني اسما كان أو فعل أمر من أسباب البناء كما سبق في كلام الزمخشري وابن يعيش، وقد ذكر السيرافي سبباً ثالثاً لم يذكره الزمخشري ولا ابن يعيش، وهو خروجه – أى المبني – عما عليه نظائره)

والمقصود بذلك [2] (أىّ) الموصولة إذا اجتمع فيها شرط البناء وذلك على مذهب سيبويه نحو ما أنشد سلمة:

أبَا هِلَ لو أن الرجال تبايعوا ** على أيُّنا شر قبيلا وألأم [3]

يضم (أينا) والتقدير : على الذين هم شر قبيلا)

---

(١) شرح كتاب سيبويه للسيرافي – ١٠٦/١ ط : الهيئة العامة للكتاب، والسيرافي هو: الحسن بن عبدالله بن المرزبان القاضى أبو سعيد النحوي ، كان يدرس ببغداد علوم القرآن والنحو واللغة والفقه والفرائض، قرأ القرآن على ابن مجاهد واللغة على ابن دريد وقرآ هما عليه النحو، وأخذ هو النحو عن ابن السراج ومبرمان، من مصنفاته : شرح كتاب سيبويه وشرح الدريدية وشواهد سيبويه وغيرها ، ت ٣٦٨هـ . (بغية الدعاة ٥٠٧/١ – ٥٠٩)

(٢) ينظر التذييل والتكميل لأبي حيان – ١٣٢/١

(٣) البيت للفرزدق وهو في الديوان صـ ٧٧٣ وروايته فيه: (على أيهم شر قديما وألأم)
وقد استشهد به أبو حيان في التذييل والتكميل ١٣٣/١

ومثله ما في قول الشاعر:

إذا ما لقيت بني مالك ... فسلم على أيهم أفضل [1]

ووجه مخالفة النظير أن تأتى صلة الموصول محذوفة أحد الجزأين.

ويبقى على السيرافي أن يذكر ما يبنى بسبب إضافته إلى مبنى، وما يبنى لمشاكلته الواقع موقع ما لا تمكن له كفجارِ وفساقِ.

وكان أبو علي الفارسي يرى أنه لا يجوز أن يبنى الاسم إلا لشبهه بالحرف أو لتضمنه معناه، قال في الإيضاح[2]: "والأسماء المتمكنة ما لم تشابه الحروف ولم تتضمن معناها" ويقول في المسائل العسكرية[3]: "فالمعرب منها ما كان متمكناً وهو الذى لم يشابه الحرف ولم يتضمن معناه"، ويقول في موضع آخر[4]: "البناء لا يوجد في شئ من الأسماء إلا لمشابهة الحرف" وقد نسب إليه ذلك في شرح الجمل لابن عصفور[5]، والتذييل والتكميل لأبي حيان[6]

يقول ابن عصفور[7]: "فلا يجوز عنده أن يبنى الاسم لوقوعه موقع اسم مبني، لأن الأسماء ليس أصلها البناء، فلا يحمل عليها غيرها

---

(١) الشاهد لغسان بن وعلة كما في العيني بهامش الخزانة ٤٣٦/١، والتصريح ١٣٥/١، وهو بلا نسبة في الإنصاف ٧١٥، وشرح المفصل ١٤٧/٣، والأشموني ١٦٦/١، والخزانة ٥٢٢/٢، وقال البغدادي: لم يبلغني قائله، والشاهد (على أيهم) حيث حذف صدر الصلة فبنى (أى) على الضم.

(٢) ينظر: متن الإيضاح في المقتصد ١٠٧/١

(٣) المسائل العسكرية ـ ص ٢٣٠

(٤) السابق ـ صـ ٢٤٣

(٥) شرح الجمل لابن عصفور ـ ٣٢٩/٢ بتحقيق صاحب أبو جناح

(٦) التذييل والتكميل ـ ١٣٣/١

(٧) شرح الجمل ـ ٣٢٩/٢

فيما هو فرع فيها، ولا يجوز عنده أيضاً أن يبنى لوقوعه موقع فعل مبني لأن الأسماء إذا أشبهت الأفعال فإنما ينبغي أن تمنع من الصرف، لا أن تبنى"

ولابد أن يُعترض على أبى على بأنواع من المبنيات لا تندرج تحت ما ذكر من ضابط البناء، ولابد له أن يعتذر عن ذلك، يذكر ذلك أبو حيان فيقول[1]: واعتذر عن بناء الاسم المنادى بأنه وقع موقع ضمير المخاطب والغالب عليه الحرفية، فكأنه بنى لوقوعه موقع الحرف، والدليل على أن الغالب عليه الحرفية أنه إذا كان اسما كان فيه معنى الخطاب، وذلك هو الذى اختص الحرف بإعطائه، وقد يتجرد لمعنى الحرفية ألا ترى أنك تقول (ضربت) فتكون التاء اسما وتعطى الخطاب، وقد تتجرد للخطاب في نحو (أنت) فتكون حرفاً.

وأما حذامِ ويسارِ وأمثاله فله أن يذهب فيها إلى مذهب الربعي[2] من أنه بنى لتضمنه معنى علامة التأنيث لأن (حذام) معدولة عن (حاذمة) و (يسار) معدولة عن (يسرة)[3].

ويعلق أبو حيان على مذهب أبى على بقوله[4] : وهذا الذى ذهب إليه أبو على مذهب شديد التعسف كثير التكلف، وهو مع ذلك فاسد بدليل بناء الاسم لإضافته إلى مبنى وإن لم يشبه الحرف ولا تضمن معناه.

وعند ابن الحاجب نجد العبارة أكثر مرونة واتساعاً إذ يقول[5]:

---

(١) التذييل والتكميل ١٣٤/١

(٢) الربعي : هو على بن عيسى بن الفرج بن صالح الربعي أبو الحسن الزهري أحد أئمة النحويين أخذ عن السيرافي ولازم أبا على عشر سنين وثم ينكر له السيوطي تاريخ وفاة (بغية الدعاة ١٨١/٢-١٨٢)

(٣) التذييل والتكميل ـ ١٣٤/١

(٤) المرجع السابق ـ ١٣٤/١

(٥) شرح الرضى للكافية ٣/٣ بعناية ـ د. إميل بديع يعقوب.

(المبـنى ما ناسب مبنى الأصل أو وقع غير مركب) ، وقد فسر الرضى مبنى الأصل بالحرف أو الماضى أو الأمر أو كونه اسم فعل.

ووجه اتساع عبارة ابن الحاجب أن سبب البناء (ما ناسب مبنى الأصـل) فهـي مطلـق مناسبة على أى وجه، وأما ما وقع غير مركب، فالمراد به ما بنى للشبه الإهمالي أعنى ما يرد من الأسماء دون تركيب كحـروف الهجـاء المفتـتح بها السور، فإنها مبنية لشبهها بالحروف المهملة في أنها لا عاملة ولا معمولة.[1]

وأمـا ابـن مالك فيدل كلامه- رحمه الله- على أن سبب البناء واحد هو شبه الاسم الحرف[2] فهو يقول فى التسهيل[3]: "ويمنع إعراب الاسـم مناسـبة الحرف بلا معارض"، وفى الخلاصة الألفية يقول معللا لبناء المبنى من الأسماء:

(لِشَبَهٍ من الحروف مُدَنى)[4]

ويقـول في شرح العمدة[5]: "جعل شبه الحرف سببا لبناء الاسم أولـى من جعل غيره، لأن اعتباره مُغْنٍ عن اعتبار غيره، واعتبار غيره لا يغنى عن اعتباره"

ثم إنه ينوع وجوه الشبه[6]:

- فمـن شبه الحرف ما هو في المعنى كأسماء الشرط وأسماء الاستفهام.

---

(١) شرح الكافية الشافية – ٢١٦/١

(٢) ذكر ذلك أبو حيان – (ينظر: التذييل ١٣١/١) ، وقد أوردت فيما يلي، ما يفيد ذلك من كتب ابن مالك المختلفة.

(٣) المتن في شرح التسهيل لابن مالك – ٣٧/١

(٤) متن الألفية في الأشمونى – ٥٠/١ طبعة الحلبي.

(٥) شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ ١١٠/١

(٦) المرجع السابق ١١٠/١-١١١ ، وشرح الكافية الشافية ٢١٦/١-٢١٧

- ومنه ما هو في الوضع كالضمائر الموضوعة على حرف أو حرفين، وحُمِل غيرها عليها.
- ومنه ما هو في الافتقار - اللازم كالأسماء الموصولة وحيث وإذ.
- ومنه مشابهه الحرف في كونه يعمل في غيره ولا يعمل فيه غيره، وهو الذي يسمى الشبه الاستعمالي[1] ، ويتمثل في أسماء الأفعال.

وذكر في شرح الكافية الشافية[2] من أنواع الشبه (الشبه الإهمالي) ، وقد تقدم المراد به.

ولسائل أن يسأل: بم يعلل ابن مالك بناء المنادى المفرد المعرفة؟ وبم يعلل بناء ما كان من الأعلام المؤنثة على (فعالِ) نحو: حذامِ وقطامِ؟

وقد وجدته في شرح التسهيل[3] يصرح بأن بناء المنادى ناشئ عن شبهه بالضمير، وبأن العرب اعتبرت مشابهة المنادى للضمير في البناء استحساناً، كما وجدته يصرح بأن (فعالِ) العلم بنى حملا على (فعالِ) المأمور به.[4]

وهذا يعني أن علة البناء في هذين ليست شبه الاسم بالحرف، وإنما لشبهه بما يشبه الحرف.

فهو يحتاج إلى الاعتذار عن بناء المنادى المفرد المعرفة، وعن

---

(١) شرح الكافية الشافية ٢١٦/١ ، ولم يستعمل (الشبه الاستعمالي) نصاً
(٢) شرح الكافية ٢١٦/١ وعبارته (وأما شبه الحرف في الإهمال ...إلخ).
وينظر: شرح التسهيل ٣٨/١
(٣) شرح التسهيل : ٣٩٣/٣
(٤) شرح التسهيل : ٣٩٣/٣

بناء (فعال) على المؤنث بمثل ما يعتذر به الفارسي.

على أن في قول ابن مالك: "ويمنع إعراب الاسم مناسبة الحرف بلا معارض"[1]

مـــن السعة ما يسمح بإدراج ما أشبه ما يشبه الحرف في ضابط البناء حيث إنها مطلق (مناسبة).

وتبقى عبارة الزمخشري أجمع عبارة وأشملها لأسباب البناء.

(١) المرجع السابق : ٣٧/١

المبحث الثاني. حقيقة البناء العارض

والبناء العارض هو بناء يطرأ على الكلمة المعربة فى موقع من مواقع الإعراب، أو استعمال من استعمالاته[1] فتصبح مبنية في هذا الموقع بذاته، أو هذا الاستعمال على وجه الخصوص، وهي في غير هذا الموقع، وغير هذا الاستعمال معربة بتغير العوامل الداخلة عليها، وهذا معنى كونه عارضاً.

وقد لاحظ النحويون الفرق بينه وبين البناء الأصلى، وحددوا ما يمتاز به أحدهما عن الآخر، يقول أبو سعيد السيرافي[2]: المبنيات على ضربين:

- ضرب لا ملابسة بينه وبين المتمكن ولا تعلق له به.
- صرب يلابسه ويعلق به.

فإذا كان كذلك فلابدَّ من ترتُّبهما في البناء، فجعل لكل واحد منهما مرتبة غير مرتبة صاحبه:

فلما كان السكون أنقص من الحركة بنينا عليه كل مبنى لم يتعلق بالمتمكن ولم يلابسه، وجعلنا المبنى الملابس للمتمكن مبنيا على حركة ليكون له بذلك فضيلة على المبنى الآخر لفضل الحركة على السكون".

ويقول فى موضع آخر[3]: (فإن قال قائل: ولِمَ لَمْ يسكّنوا من الأسماء المبنية ما ضارع المتمكن منها، أو ما كان متمكنا في حال؟

---

(١) مثال الأول المنادى المفرد العلم ، ومثال الثاني لفظى العدد المركب.
(٢) شرح كتاب سيبويه ١٣١/١
(٣) المرجع السابق ـ ١٤٨/١ ، وينظر : شرح المفصل لابن يعيش ٨٢/٣

قيل له: من قبل أن الأسماء في حكمها أن تكون معربة كما تقدم من تفسير ذلك، وقد تدخل بعضها علل تخرجها عن حكمها إلا أن ذلك البعض الذى يدخله من الحال ما يوجب بناءه ينقسم قسمين:

أحدهما: لم يوجد قط إلا فى الموضع الذى ثبت بناؤه فيه، والآخر قد كان معربا في حال ثم وجب بناؤه فى حال ثانية ففَرق بينهما فيما يبنى عليه لأن الذى قد كان معربا في نفسه اشد تمكنا بزواله عن البناء في حال أخرى، وأعطى فى حال البناء إذا كان قد يزول عنها فضيلة على المبنى الذى لا يزول لما فيه من التمكن.

وعلة أخرى وهو أن المبنى الذى لا يكون متمكناً بحال لما كان لا يوجد إلا ثقيلا أعطوه أخف ما يكون في النطق وهو السكون، ولما كان المتمكن الذى يبني في حال قد يوجد خفيفاً ويقع المواقع التى لا يستثقل فيها لم يستثقلوها حين بنائه إ[illegible]، حالة عارضة، وليس العارض كالراتب الذى لا يزول)

وفى المقتصد[1]: "يجعلون الحركة دليلاً على التمكن وفرقا بين ما يكون البناء فيه عارضاً، وبين ما يكون عريق البناء"

ويقول أبو البركات الأنباري عن بناء قبل وبعد[2]:"وإنما بنيا على حركة لأن كلا منهما كان له حالة إعراب قبل البناء فوجب أن يبنيا على حركة تمييزا لهما على ما بني وليس له حالة إعراب نحو مَنْ وكم، وقيل إنما بنيا على حركة لالتقاء الساكنين، والقول الصحيح هو الأول"

فإذا تساءلنا: وهل كل مبني على حركة يكون بناؤه عارضاً؟

---

(١) المقتصد ١٤٨/١

(٢) أسرار العربية صـ ٣١

فـإن الجـواب بالنفي لأن النحويين يذكرون للبناء على الحركة أسـباباً أخـرى مـنها الهرب من التقاء الساكنين في نحو هؤلاء وأين وكيف، وألا يبتدأ بساكن لفظاً أو حكماً وذلك في مثل الكافين: التى بمعنى مثل نحو زيد كالأسد، والتي هي ضمير في نحو هذا كتابك[1].

(١) ينظر : المقتضب ١٧٣/٣ ، وابن يعيش ٨٢/٣

المبنـيات بـناء عارضاً:

وكما عرف النحويون (البناء العارض) وميزوه، فإنهم ذكروا ما يندرج تحته من المبنيات، يقول السيرافي[1]: "اعلم أن ما كان متمكناً في حال ثم دخلته علة أوجبت له البناء هو:

- الأسماء المفردة المناداة كقولك يا زيد ويا حكم
- الغايـات الـتى تكون معربة حال الإضافة والتنكير، وتكون مبنية في غير ذلك نحو قبل وبعد وابدأ بهذا أولُ.

وتحدث ابن يعيش عن هذه المبنيات حديثاً أوسع من ذلك فقال[2]:

"وأما عروض البناء [3] فإن المبني من الأسماء يكون على ضربين:

ضـرب لـــه حالة يكون فيها معربا وإنما يعرض لـــه البناء في بعض الأحوال نحو:

- يـا زيد في النداء، وما كان مثله، فإنه يكون في غير النداء معرباً، وإنما عرض له البناء في النداء.
- ومـثله (لا رجـل) في النفى، فإن البناء عرض لـــه في حال النفى، وفي غير النفى يكون معربا نحو: هذا رجل، ورأيت رجلا ومررت برجل.
- وكذلـك قوله تعالى: ﴿لله الأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾[4] ونحوهما من الغايات.
- وكـالأعداد المركبة في نحو خمسة عشر إلى تسعة عشر، فإنه قبل التركيب كان معربا.

---

(١) شرح الكتاب ١٥١/١

(٢) شرح المفصل لابن يعيش – ٨٣/٣

(٣) يشرح بذلك ما ذكره الزمخشري من أن من أسباب البناء على الحركة عروض البناء. (ينظر المفصل صـ ١٢٦)

(٤) من الآية ٤ من سورة الروم

وفـــي كـــتاب الجمل [1] ذكر الشيخ عبدالقاهر من المبنيات بناء عارضاً خمسة وأوردها ابن الخشاب في شرحه تبعاً له حيث قال[2]:

"قوله: والبناء في الأسماء يكون لازماً نحو من وكيف، وعارضا وذلك في خمسة أشياء قد عددها"

ويأخذ في الشرح قائلاً[3]: اللازم من البناء ما استُعمل مبنيُّهُ في كـــل متصـــرفاته وأحواله المختلفة على صفة واحدة ولم يستعمل معربا بتّة.

والعـــارض ما استعمل مبنيا في حال لمعنى أوجب له البناء فإذا زال ذلك المعنى عاد إلى حكمه الأصلي من الإعراب".

وقد عددّ المبنيات بناء عارضا على النحو التالى:

- المضاف إلى ياء المتكلم في قولك غلامي وداري [4].
- المنادى المفرد المعرفة كقولك يا زيد ويا رجل [5].
- وكذلـــك الـــنكرة المفتوحة مع (لا) المراد بنفيها نفي الجنس كقولك: لا رجـــل في الـــدار[6].
- وأمـــا قـــبل وبعد وما أشبههما من الظروف المبنية في حال قطعهـــا عن الإضافة فبناؤها عارض أيضا لأنها إذا أضيفت فارقها البناء وعادت معربة [7].

---

(١) كتاب الجمل لعبدالقاهر الجرجاني ، وقد شرحه ابن الخشاب في المرتجل (ينظر المرتجل صـ ٤)
(٢) المرتجل ـ صـ ١٠٦
(٣) المرتجل ـ صـ ١٠٦
(٤) السابق ـ صـ ١٠٧ ـ ١٠٩
(٥) السابق ـ صـ ١١٠
(٦) السابق ـ صـ ١١٠
(٧) السابق ـ صـ ١١١

- والاسم المركب في غيره كخمسة عشر وستة عشر، وما أشبههما، هذه الأسماء إذا أفردت معربة كقولك خمسة وستة عشرة فإذا ركبت بنيت[1]..." إلى أن يقول: "فالبناء في الاسمين المركبين في العدد وغيره أيضاً عارض لأنهما إذا فُكّا عادا معربين"

وقفة مع ابن الخشاب:

- وما ذكره ابن الخشاب تبعا لعبدالقاهر من أن المضاف إلى ياء المتكلم مبني ليس موضع اتفاق، والقول به خلاف المشهور، وسيأتي الحديث عن ذلك مفصلا في تتمة خاصة به، فكان ينبغي ألا يصدر به أنواع المبنيات.
- لم يذكر من المركبات إلا المركب العددي، واكتفى بالإشارة إلى بقيتها بقوله: (وما أشبهها) يشير بذلك إلا المركب من الظروف والأحوال.
- لم يذكر من المبنى بناء عارضا:
  - الأسماء المبهمة المضافة إلى مبني
  - الظروف المحمولة على إذْ وإذا حين تضاف إلى الجمل

أما البناء العارض في الأفعال فهو ينفيه إذ يقول[2]:

"واللازم والعارض إنما بابهما الأسماء دون الأفعال، لأن الأصل في الأسماء أن تكون معربة، فإذا عرض لقسم منها ما يخرجه عن أصله فيبنى، ثم زال عنه ذلك المعنى رُدّ إلى ذلك الأصل فعاد معربا.

---

(١) السابق ـ صـ ١١٢

(٢) المرتجل ـ صـ ١٠٦ ـ ١٠٧

وأمـــا الأفعال فبناؤها أصل لا عارض فيزول عنها المعنى الذى أوجب لها البناء فتُرَدّ معربة، هذا لا يكون فيها بل تكون لها هذه الصفة في الإعراب، كما كانت هذه الصفة للأسماء في البناء، وذلك أن الفعل إذا أعرب فإعرابه فرع فإذا عرض له ما يمنعه من الإعراب عاد مبنياً.

أقـــول: وقد جعلت بناء المضارع في حالتيه من البناء العارض فـــي هـــذا البحـــث، لأن ما ذكره ابن الخشاب من أن الإعراب أصل في الأســـماء فرع فى الأفعال، وبأن البناء على عكس ذلك أصل في الأفعال فـــرع فـــى الأسماء، ليس موضع اتفاق بينهم بل هناك من ذهب إلى أن الإعـــراب أصـــل في الأسماء والأفعال، وهناك من ذهب إلى أن الإعراب أصل في الفعل المضارع، وسيأتى ذلك مفصلاً، هذا بالإضافة إلى أن علة إعـــراب المضـــارع مـــن وجوه الشبه المتعددة باسم الفاعل جعلت ذلك الإعـــراب قويـــا، وإن لم يكن أصلا على مذهب البصريين فهو أشبه ما يكون بالأصل.

وإنما أطلت الحديث عن ابن الخشاب وما جاء في كتابه المرتجل لأننى وجدته قد عُنِىَ عناية خاصة بالمبنى بناء عارضاً.

المبني بناء عارضا قسمان:

<u>يتأمل المبنيات بناء عارضاً يمكن تقسيمها قسمين:</u>

الأول: مـــا يرتـــبط بناؤه بموقع معين، وذلك يتمثل في اسم (لا) النافية للجنس إذا كان مفرداً، وفي المنادى المفرد العلم، وفى الظروف والأحوال المركبة.

الثانـــي: مـــا يرتبط باستعمال معين ويتمثل ذلك في التركيب الجاري في العـــدد، والمبهم المضاف للمبنى، والظروف المشبهة بإذْ وإذا ،

إذا أضيفت إلى الجمل، والمضاف إلى ياء المتكلم على القول بأنه مبنى.

والفرق بين القسمين واضح، فأفراد القسم الأول تبنى إذا وقع كل منهما فى موقعه المحدد، فإذا فارقه لم يكن مبنياً.

أما القسم الثاني فيبنى في استعمال معين صالح لأى موقع من مواقع الإعراب فالمركب العددي مثلا يصلح للوقوع فاعلا ومفعولا ونائب فاعل ومبتدأ، وغير ذلك.

المبنيات بناء عارضاً تحمل أسباب بنائها :

ويلاحظ أيضا أن هذه المبنيات بناء عارضاً في هذه المواقع والاستعمالات تحمل علاً تقتضى بناءها كتضمن معنى الحرف في اسم (لا) النافية للجنس والمركب العددي، وكالوقوع موقع المبنى فى المنادى المفرد المعرفة، وكمناسبة الحرف بعدم قبول النعت والتعريف بالألف واللام والتثنية والجمع وبعدم اشتقاقه والاشتقاق منه في المبهم المضاف إلى مبنى.[1]

بين البناء العارض والبناء الأصلي:

إذا كان النحويون قد ميزوا بين النوعين بالبناء على الحركة للعارض إذا لم يوجد للحركة سبب آخر، والبناء على السكون للأصلي، فإن المتأمل المقارن بين النوعين من البناء يجد أن البناء العارض في طبيعته البنائية ليس فى قوة البناء الأصلي وذلك لأمرين:

الأول: أن من صوره ومواضعه ما اختلف النحويون في بنائه حيث

---

(١) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك ـ ٣/٢٦١

يذهب بعضهم إلي القول بأنه معرب وذلك كاسم (لا) النافية للجنس إذا كان مفردا، وكالمنادى المفرد العلم.

الثاني: أن من صوره ما هو مبني جوازاً أي إنه يصح فيه البناء ويصح الإعراب ، وقد يترجح أحدهما على الآخر كما في الظروف المبهمة المشبهة بإذ وإذا حيث تضاف إلي الجمل.

بين البناء العارض والإعراب :

وفي البناء العارض تقترب المسافة بين الإعراب والبناء علي ما بينهما من تضاد، وأوضح ذلك فأقول:

- أما التضادّ بينهما فلأن الإعراب يكون عن عامل كما نقول إن المبتدأ مرفوع بالإبتداء، والفاعل مرفوع بالفعل، أما البناء فيكون عن علة كما نقول إن الضمير مبنى لأنه يشبه الحرف شبها وضعياً، وأسماء الشرط بنيت لأنها تشبهه شبها معنوياً.
- وأما اقتراب المسافة وقوة التشابه بينهما فأقصد به حين تعامل حركة البناء العارض في بعض المواضع معاملة الحركة الإعرابية فيجيزون الإتباع عليها كما يتبعون على حركة الإعراب، نجد ذلك في النعت المفرد لاسم (لا) النافية للجنس المفرد إذا كان متصلا به وذلك في نحو: لا رجل ظريفا عندك، فإن الوجه الراجح فيه هو النصب والتنوين، وقد وجهوا ذلك بتوجيهين: أحدهما أنه إتباع على لفظ الاسم لأنه بناء مطرد فأشبهت حركته حركة الإعراب[1]، وكذلك الحال في الوصف

---

(١) ينظر المقتصد ٢/٨٠٠ ، وابن يعيش ٢/١٠٩ ، والإرشاد في علم الإعراب – صـ ٢٩٩

المفـرد للمـنادى المفرد المعرفة نحو يا زيد الظريف حيث أنه يجوز فيه الإتباع على اللفظ.[1]

ولذلـك يقـول ابـن يعـيش[2]: "وليس لك حركة بناء تشبه حركة الإعراب مشابهة تامة إلا في الفتحة في قولك لا رجل في الدار، والضمة في المنادى نحو قولك: يا زيد"

(١) ينظر كتاب سيبويه ١٨٣/٢ هارون
(٢) شرح المفصل ١٠٦/٢

الفصل الثاني
أهم المبنيات بناء عارضا

المبحث الأول
اسم (لا) النافية للجنس إذا كان مفردا

(ليس مضافاً ولا شبيهاً بالمضاف)

ويشمل ذلك ما كان من اسمها مفردا (عدديا) نحو : لا رجل فى الدار، أو جمع تكسير نحو: لا درهم في الصندوق، وقد جعلت هذين النوعين في (أ) من هذا المبحث لاتفاقهما في الحكم وعلامة الإعراب، كما يشمل اسمها إذا مثنى أو مجموعاً على حدّه وقد جعلت الحديث عنهما في (ب) للعلة السابقة، ويشمل أيضاً اسمها إذا كان مجموعاً بالألف والتاء وقد جعلت الحديث عنه في (ج):

(أ) اسم (لا) المفرد إذا كان مفرداً عددياً:

كما في قولنا:

لا رجل في الدار

أو جمع تكسير كما في قولنا:

لا دراهم في الصندوق

قال سيبويه- رحمه الله -[1]: "هذا باب النفي بـ (لا):

و(لا) تعمل فيما بعدها فتنصبه بغير تنوين، ونصبها لما بعدها كنصب (إنّ) لما بعدها، وترك التنوين لما تعمل فيه لازم لأنها جعلت وما عملت فيه بمنزلة اسم واحد نحو (خمسة عشر)"

---

(١) كتاب سيبويه ٢/٢٧٤ هارون

فإمـــام النحاة هنا يذكر أن (لا) ناصبة لما بعدها كما تنصب (إنّ) مـــا بعدهـــا، لكنه قيدّ هذا النصب بأنه (بغير تنوين) وعللّ عدم التنوين بأنها (جُعلت وما عملت فيه بمنزلة اسم واحد نحو خمسة عشر)

وقـــد كـــان كـــلام سيبويه هذا مصدر حيرة عند النحويين وسببا للخـــلاف بينهم، ذلك لأن قوله إنها (تنصب) يعنى أن الاسم بعدها معرب، ثـــم قوله بعد ذلك إنها ركبت مع هذا الاسم كخمسة عشر، يعنى أن فتحة هذا الاسم فتحة بناء لا إعراب.

وقـــد تحـــدث المحقق الرضى عن ذلك فقال[1]: والفتحة في (لا رجل) عند الزجاج والسيرافي إعرابية، خلافاً للمبرد والأخفش وغيرهما، وإنمـــا وقـــع الاختلاف بينهم لإجمال قول سيبويه، وذلك أنه قال: و(لا) تعمـــل فـــيما بعدها فتنصبه بغير تنوين، ثم قال: وإنما ترك التنوين في معمولها لأنها جعلت هى وما عملت فيه بمنزلة اسم واحد كخمسة عشر، فأوّلَ المبرد قوله: (النصب بغير تنوين) بأنها نصبته أولا، لكنه بنى بعد ذلك فحذف منه التنوين للبناء كما حذف في (خمسة عشر) للبناء اتفاقاً.

وقـــال الزجاج: بل مراده أنه معرب، لكنه مع كونه معربا مركب مـــع عاملـــه لا ينفصل عنه، كما لا ينفصل (عشر) عن (خمسة) فحذف التنوين مع كونه معربا لتثاقله بالتركيب مع عامله.

قـــال أبـــو ســـعيد[2]: إنمـــا ركب مع عامله لإفادة (لا) التبرئة للاستغراق كما أفادته (من) الاستغراقية في: هل من رجل فى الدار، لأن (لا رجـــل في الدار) جواب: هل من رجل، فركبوا (لا) مع النكرة كما أن

---

(١) شرح الكافية ١٨٥/٢ بعناية د. إميل بديع يعقوب.
(٢) هو السيرافي: والحديث ما زال للرضي يحكى الأقوال في ذلك.

(مِـن) مركـبة معها[1] تطبيقاً للجواب بالسؤال، ثم حذف التنوين لتثاقل الكلمة بالتركيب مع كونها معربة"

أقـول: وهذا الاختلاف في تفسير كلام سيبويه أدى بنحوى كبير هـو أبو على الفارسي إلى أن يقول في أحد كتبه قولا، ويقول فى كتاب آخر بالقول المقابل لـه، فهو فى الإيضاح مثلا يقول[2]:"الأسماء النكرة الـتى تـنفى بـ(لا) هى الأسماء الشائعة التى يراد بنفيها نفى الجنس، والبناء على الفتح مطرد فيها إذا كانت مفردة، كما كان البناء على الضم مطـرداً فـي الأسماء المُنَادَاة المفردة المعرفة، وذلك نحو: لا رجل في الدار، ولا غلام عند زيد"

فهـو يـنص صـراحة علـى البناء، لكننى وجدته في المسائل العسـكرية يقول في (لا رجل فى الدار) ونحوه[3] إن العامل هنا لم يعمل حـركة بناء، وإنما نصب الاسم نصباً صحيحاً، ألا ترى أن سيبويه قال: إن (لا) تنصب ما بعدها كنصب (إن) لما بعدها"

وهذا ابن جني يلتزم بما قال سيبويه فى عبارته فيقول فى اللمع[4]:

"اعلـم أن (لا) تنصـب النكرة بغير تنوين ما دامت تليها، وتبنى معها على الفتح كخمسة عشر، تقول: لا رجل فى الدار، ولا غلام لك.."

ويشـرح ابـن الخباز[5] هذه العبارة فيقول[6]:" وقوله (اعلم أن

---

(١) لا أدري المراد بأن (مِن) مركبة مع مجرورها، ولعله يريد قوة اتصال الجار بالمجرور.

(٢) متن الإيضاح في المقتصد ٧٩٩/٢

(٣) المسائل العسكرية ـ صـ ٢٤٤ ـ ٢٤٥

(٤) اللمع ـ صـ ٤٢

(٥) هو : أحمد بن الحسين بن أحمد بن معالى شمس الدين النحوى الضرير ـ ت ٦٣٧هـ وألف النهاية في النحو ، وشرح ألفية ابن معط. (بغية الدعاة ٣٠٤/١)

(٦) توجيه اللمع ـ صـ ١٥٧ ـ بتحقيق أ.د فايز زكى محمد دياب.

لا...) يعطـــى ظاهِرُهُ مناقضةً لأنه سمىً عمل (لا) نصبا وبناء، والنصب مـــن ألقاب الإعراب، واختلف النحويون في النكرة المفتوحة المفردة بعد (لا) كقولنا: لا رجل فى الدار، ولا غلام لك.

فذهـــب أبو إسحاق الزجاج وأبو سعيد السيرافي والكوفيون إلى أنهـــا معـــربة منصوبة بغير تنوين، وزعم أبو سعيد أنه مذهب سيبويه، والظاهـــر معه، لأن سيبويه قال: "هذا باب النفي بلا... و(لا) تعمل فيما بعدها فتنصبه بغير تنوين، وترك التنوين لما تعمل فيه لازم.

وحجة هذا القول أن (لا) عاملة فى النكرة فلو كانت حركتها بناء لكـــان العـــامل قد عمل فى المعمول البناء وليس في العربية معمول بُنِيَ مع عامل.

وأما ترك التنوين فلثلاثة أوجه:

أحدها: أن (لا) لا يفصل بينها وبين معمولها فجريا مجرى الاسم المركب فترك التنوين تخفيفاً.

الثاني: أن (لا) ضعيفة جداً لأنها فرعُ فرعٍ فلم يُنَوَّن اسمها.

الثالـــث: أن تـــرك التنوين إيذان بالتركيب مع (لا) لأنه لو أثبت لجاز أن يـــتوهم أن النصب بفعل محذوف كقولك: وعدتنى بدرهم ودينار، ولا درهم ولا دينار.

وذهـــب جمهـــور البصريين إلى أن النكرة مبنية[1]، وحجتهم فى ذلك أنها تضمنت معنى الحرف فبنيت كأمس، وبيانه أنك إذا قلت لا رجل فـــى الـــدار، فأصله: لا من رجل فى الدار، فحذفت (مِن) وضُمنت النكرة معناها فبنيت.

---

(١) ينظر : الإنصاف المسألة ٥٣ جـ ١ صـ ٣٦٦ ـ ٣٧٠

وإنمـــا قلنا ذلك لأن هذا نفى عام، وهو جواب لمن قال: هل من رجـــل فى الدار؟ وإنما قلنا إنه جواب له لأنه إخبار، فكل إخبار يصح أن يكون جواب مسألة.

وإنمـــا بنيت على الحركة لأن بناءها عارض، وإنما كانت فتحة لأنهـــا أخف الحركات ولطول الكلام بالتركيب، وأما تشبيهه بخمسة عشر فلعلتين:

إحداهما: أن بناء الاسم الثاني من خمسة عشر حدث بالتركيب كبناء النكرة المركبة مع (لا).

والثانـــية: أن أصل (خمسة عشر) خمسة وعشر فحذف حرف العطف مع الاسم الثاني وقد تضمن معناه، كما أن (من) مقدرة مع النكرة وقد تضمنت معناه".

أقـــول: وإذا كان ابن الخباز قد عرض الرأيين وبيّن الحجتين فإنـــه لـــم يـــرجح، إلا إذا كان ذكره للقول بالإعراب أولاً، وقوله إن هذا ظاهر قول سيبويه يعد ترجيحا.

أمـــا المحقق الرضى فقد نص على الخلاف - وقد تقدم ذلك، ثم إنه رجح القول بالبناء إذ قال[1]:

والأولـــى ما ذهب إليه المبرد وأصحابه، لأن حذف التنوين حالة الوصـــل مـــن الاســـم المنون لغير الإضافة والبناء غير معهود، وأيضاً التركيـــب بين (لا) والمنفى ليس بأشد منه بين المضاف والمضاف إليه، والجار والمجرور، ولا يحذف التنوين من الثاني في الموضعين.

---

(١) شرح الكافية ـ ٢/١٨٥ ـ ١٨٦ بعناية الدكتور / إميل بديع.

وقال سيبويه: إنما حذف التنوين من المنفى لأن (لا) لا تعمل إلا في النكرة، و(لا) ومعمولها في موضع ابتداء، فلما خولف بها عن حال أخواتها خولف بلفظها، يعنى أن اختصاصها بالتنكير وكون ما بعدها مبتدأ سبب بناء معمولها على مذهب من قال ببنائه، أو سبب حذف تنوين معمولها عند من قال بإعرابه، لأنها بمجموع الشيئين خالفت سائر العوامل كـ (إن) وأخواتها، فخولف بمعمولها سائر المعمولات.

ويعلق الرضى بعد تفسيره كلام سيبويه فيقول: وهذا ضعيف أعنى بناء المعمول أو حذف التنوين منه لمخالفته العامل إخوانه، والحق أن نقول إنه مبنى لتضمنه لـ (مِن) الاستغراقية.

وفي شرح التسهيل[1] رد ابن مالك - رحمه الله - زعم أبى اسحق الزجاج والسيرافي أن فتحه (لا رجل) وشبهه فتحة إعراب، وأن التنوين حذف منه تخفيفاً ولشبهه بالمركب فقال: وهذا الرأي لو لم يكن في كلام العرب ما يبطله لبطل بكونه مستلزما مخالفة النظائر، فإن الاستقراء قد أطلعنا على أن حذف التنوين من الأسماء المتمكنة لا يكون إلا لمنع صرف أو للإضافة أو لدخول الألف واللام أو لكونه في علم موصوف بابن مضاف إلى علم أو لملاقاة ساكن أو لوقف أو لبناء.

والاسم المشار إليه ليس ممنوعا من الصرف ولا مضافاً ولا ذا ألف ولام ولا علما موصوفاً بابن ولا ذا التقاء ساكنين ولا موقوفا عليه، فتعين كونه مبنياً، كيف وقد روى عن العرب: جئت بلا شئ، بالفتح وسقوط التنوين. كما قالوا: جئت بخمسة عشر، والجارُّ لا يلغى ولا يعلَّق فثبت البناء بذلك يقيناً.

---

(١) شرح التسهيل - لابن مالك ٢/٥٨

ثـم يقـول: والعجب من الزجاج والسيرافي في زعمهما أن ما ذهبا إليه من أن فتحه (لا رجل) وشبهه فتحة إعراب هو مذهب سيبويه استناداً إلـى قوله في الباب الأول من أبواب (لا) و(لا) تعمل فيما بعده فتنصبه بغـير تنويـن" وَغَفَلاَ عن قوله في الباب التالي[1]: واعلم أن المـنفي الواحـد إذا لـم يل (لا) فإنما يذهب منه التنوين كما اذهب من خمسة عشر لاكما أذهب من المضاف فهذا نص لا احتمال فيه.

أقول: ولله در ابن مالك إذ فتّش حيث لم يفتش غيره، وتنبه إلى ما لم يتنبه إليه غيره.

والـذى أراه راجحاً هو: أن اسم (لا) النافية للجنس المفرد مبنى علـى الفـتح وليس معرباً منصوباً، وذلك لقوة ما استدل به من رجحوا هذا القول خاصة الرضى وابن مالك.

فهـذا بـناء نوزع فيه فذهب بعضهم إلى أنه إعراب، ومن ذهب إلى أنه بناء علل كونه على حركة بأنه بناء عارض[2] وبأن للنكرة حالة تمكن قبل البناء[3].

ولقـد وجـدتُ ابـن السراج يقرر شبه البناء بالإعراب في هذا الموضـع فيقول في أول باب النفي بلا[4]: "الفتح الذى يشبه النصب هو مـا جاء مطرداً في الأسماء النكرات المفردة، ولا تخص اسماً بعينه من النكرات إذا نفيتها بـ (لا)، وذلك قولك: لا رجل في الدار"

---

(١) الكتاب ٢٨٣/٢ - هارون
(٢) توجيه اللمع - صـ ١٥٧ ، والإرشاد إلى علم الإعراب - صـ ٢٩٧
(٣) أسرار العربية - صـ ٢٤٦ ، والإنصاف - صـ ٣٦٧
(٤) الأصول - ٣٧٩/١

(ب) اسم (لا) النافية للجنس إذا كان مثنى أو مجموعا على حده :

أقــول: ومما يؤكد تقارب المسافة بين الإعراب والبناء في اسم (لا) المفــرد، مــا نجــده في هذا الاسم المفرد إذا كان مثنى أو مجموعا جمــع مذكــرة سالما، فإن الجمهور على أنه يبنى على الياء لأنه ينصب بالــياء نحو: لا رجلين فى الدار، ولا مهملين مشكورون، لكن أبا العباس المــبرد يخــالف فــي ذلــك فيذهــب إلى القول بأنه معرب مدعما ذلك بالحجة فيقول[1]:

وكــان الخلــيل وسيبويه زعما أنك إذا قلت: لا غلامين لك، أن (غلاميــن) مع الاسم واحد، وتثبت النون كما تثبت مع الألف واللام وفي تثنــية ما لا ينصرف وجمعه نحو قولك: هذان أحمران، وهذان المسلمان فالتنويــن لا يثبــت في واحد من الموضعين، فرقوا بين النون والتنوين واعتدُّوا بما ذكرت لك.

ولــيس القــول عندى[2] كذلك، لأن الأسماء المثناة والمجموعة بــالواو والــنون لا تكون مع ما قبلها اسما واحدا، لم يوجد ذلك كما لم يوجد المضاف ولا الموصول مع ما قبله بمنزلة اسم واحد.

ويســترعى النظر هنا أن المبرد قد ذهب في نحو (لا رجل) إلى القــول بأنه مبنى، فكيف يقول هنا بالإعراب؟ إن هذا سيؤدي إلى الحكم على المفرد (الذى ليس مضافا ولا شبيهاً بالمضاف) في موقع واحد من الكــلام بأنــه مبنى تارة ومعرب تارة أخرى، ولعله لا يبعد من يقول إن القــول بالإعراب جملة واحدة أولى، خاصة إذا تذكرنا أن القائلين بالبناء

---

(١) المقتضب ٣١٦/٤ وينظر توجيه اللمع ـ صـ ١٦٣ ، وشرح الكافية ١٨٦/٢ ، والتصريح ٢٣٩/١

(٢) المتكلم المبرد.

جعلوا هذا البناء أشبه ما يكون بالإعراب حين قالوا:

يبنى على ما ينصب به[1].

وقد نقض الرضى[2] حجة المبرد في قوله بالإعراب بأن النون كالتنوين الذى هو دليل الإعراب، بنحو يا زيدان ويا زيدون، وهما مبنيان مع وجود النون، إذ لو كانا معربين لقيل: يا زيدَيْنْ ، ويا زيدِين ، والنون ليست كالتنوين في الدلالة على التمكن.

(ج) اسم (لا) المفرد إذا كان جمعا بالألف والتاء:

وفيه أربعة أقوال:[3]

أحدها أنه يجعل في البناء، كما هو فى الإعراب، فكما أن فتحة الإعراب كسرة فكذلك في البناء، قاله ابن عذره[4] وهو قول الأكثرين، وقال أبو الفتح ابن جنى فى الخصائص[5] ما حاصله: أنه لا يجيز فتحه بصرى إلا أبو عثمان المازنى.

أقول: فانظر: كيف كانت النظرة إلى حركة البناء مماثلة للنظرة إلى حركة الإعراب مما يؤكد التقارب بينهما، وهذا أرجح الأقوال.

الثانى: كالأول إلا أنه ينون لا تنوين كنون مسلمين ولا كتنوين زيد فلا ينافى البناء، جزم به ابن مالك في سبك المنظوم ونقله ابن الدهان عن قوم وتابعه ابن خروف.

الثالث: أنه يفتح لأن الحركة ليست له بل لمجموع المركب وهو

---

(١) متن الكافية في شرح الرضى ، ١٨٤/٢

(٢) شرح الكافية للرضى ، ١٨٦/٢

(٣) التصريح ٢٣٨/١ - ٢٣٩

(٤) هو : الحسن بن عبدالرحمن بن عبدالرحيم الخضراوي - أخذ عن ابن عصفور - وصنف الإعراب والمفيد، كان حيا سنة ٦٤٤ (البغية ٥١٠/١)

(٥) الخصائص ٣٠٥/٣

(لا) والاسم قاله المازنى والفارسي وهو حسن في القياس، ورجحه الموضح في المغني وشرح الشواهد.

الرابع: أنه يجوز الفتح والكسر بغير تنوين وهو الصحيح واقتصر عليه هنا.[1]

وقال بعض المغاربة: جواز الأمرين مبنى على الخلاف في حركة اسم (لا) فمن قال: هى إعراب وحذف تنوينه للتخفيف كالزجاج والجرمى والرمانى والكوفيين كسر، ومن قال: هى بناء كجمهور البصريين فتح.

تتمّة:

في وصف اسم (لا) في نحو: لا رجل ظريفاً عندك:

ومما يؤكد التقارب بين البناء والإعراب في فتحة اسم (لا) المفرد، ما ذكره النحويون في نعته المفرد المتصل به من أوجه أرجحها (النصب والتنوين)[2]، فيقال: لا غلام ظريفا عندك، وقد وجه بعضهم[3] ذلك بأنه على محل اسم (لا) فإنه في موضع نصب بها.

وذكر بعضهم توجيها آخر له هو أنه على لفظ الاسم لأنه بناء مطرد[4].

وقد نص سيبويه على رجحان النصب والتنوين في هذا النعت حيث يقول[5]: اعلم أنك إذا وصفت المنفى فإن شئت نونت صفة المنفى وهو أكثر في الكلام، وإن شئت لم تنون وذلك قولك: لا غلام ظريفا لك، ولا غلام ظريف لك.

---

(١) يعنى في أوضح المسالك.
(٢) شرح الشذور ـ صـ ٨٦
(٣) المرجع السابق الصفحة نفسها.
(٤) ذكر ذلك صاحب الإرشاد ـ صـ ٢٩٩
(٥) الكتاب ٢٨٨/٢ هارون.

كذلك حكم المبرد بأن النصب والتنوين أقيس وأحسن.[1]

والذى يعنينى هنا هو ما سبق عن بعضهم من تخريج هذا النصب والتنوين على أنه على لفظ الاسم لأنه بناء مطرد، فظاهر أنه في هذا قد عوملت حركة البناء لاطرادها معاملة حركة الإعراب.

ويجد الباحث هذا الرأى عند أبى على فى الإيضاح إذ يقول[2]:

والمفرد الموصوف يجرى إذا وصف على ثلاثة أضرب: أحدها: أن تجرى الصفة على الموصوف فى لفظه فتنون وذلك نحو لا رجل ظريفاً عندك، ولا غلام صالحا لك.

ويقول الشيخ عبدالقاهر في شرح ذلك: والوجه الثاني أن يكون- يعنى اسم (لا) المفرد - موصوفاً وذلك على ثلاثة أضرب:

أحدها أن نقول: لا رجل ظريفاً عندك، فتنصب الصفة وتنونها وإن كان الموصوف مبنيا اتباعا للفظ، كما قلت: يا زيدُ العاقلَ، لتشاكل الموصوف، إلا أن هذا لما لم يكن فيه ألف ولام نونته، والبناء على الفتح مطرد في كل مفرد منفى، كما أن البناء على الضم كذلك في كل مفرد منادى إذا خُصّ بالخطاب.

على أن النصب هنا له وجه آخر وهو ما ذكرت لك أن أصل الاسم الذى يدخل (لا) عليه أن ينتصب انتصاب اسم إن، فإذا كان كذلك جاز أن تكون الصفة محمولة على الأصل.[3]

والشيخ عبدالقاهر قد ذكر التوجيه بالإتباع على اللفظ أولا تبعا لأبي على ثم ذكر التوجيه بالإتباع على المحل.

---

(١) المقتضب ـ ٣٦٧/٤

(٢) المقتصد ٨٠٠/٢

(٣) المقصد ٨٠١/٢

كذلك الزمخشري ذكر ههنا النصب بالإتباع على اللفظ قبل الإتباع على المحل حيث قال[1]: وفي صفة المفرد وجهان أحدهما: ان تبنى معه على الفتح كقولك لا رجلَ ظريفَ فيها، والثاني: أن تعرب محمولة على لفظه أو محله كقولك لا رجل ظريفا فيها أو ظريف.

ويقول ابن يعيش في شرح ذلك[2] ولك في إعرابه وجهان: أحدهما: أن تتبعه اللفظ فتنصبه وتنونه فتقول لا رجل ظريفاً عندك، فإن قلت: كيف جاز حمل الصفة على اللفظ والأول مبنى والثاني معرب؟

قيل: لما اطرد البناء ههنا فى كل نكرة تقع هذا الموقع أشبهت حركته حركة المعرب فجاز أن يوصف على لفظه ويعطف عليه وإن كان مبنياً..."

إلى أن يقول: "ويجوز في نصب الصفة وجه آخر وهو أن يكون محمولاً على محل المنفى لأن محله نصب.

وكذلك في المعطوف:

أعنى أن المعطوف على اسم (لا) المفرد يصح فيه النصب حملاً على اللفظ كما صح فى الصفة يقول أبو على[3]: "والعطف فيما ذكرنا كالصفة تحمله على اللفظ مرة وعلى الموضع أخرى، فمن الحمل على اللفظ قوله:

"لا أب وابناً مثل مروان وابنه"

ويشرح الشيخ عبدالقاهر ذلك فيقول[4]: اعلم أن العطف يكون فيه وجهان من المتقدمة فى الصفة، أحدهما الحمل على اللفظ كقولك لا

---

(١) المفصل ـ صـ ٧٨ ط / دار الجيل
(٢) شرح المفصل ـ ١٠٩/٢
(٣) متن الإيضاح في المقتصد ـ ٨٠٤/٢
(٤) المقتصد ٨٠٥/٢

رجل وامرأةً في الدار، وبيت الكتاب[1] الذى أنشد:

لا أب وابنا قتل مروان وابنه ** إذ هو بالمجد ارتدى وتازرا[2]

فقوله (وابناً) معطوف على لفظ الأب في قوله (لا أب) إلا أن الحركة فى (أب) للبناء، وفى المعطوف للإعراب، ألا ترى انه منون، فهو كقولك: لا رجل ظريفاً فى الحمل على اللفظ.

ويقول أبو البركات الأنباري في ذلك[3]: فإن قيل: فلم إذا عطف على النكرة جاز فيه النصب على اللفظ كما جاز فيه الرفع على الموضع[4]، والعطف على لفظ المبنى لا يجوز؟ قيل: لأنه لما اطرد البناء على الفتحة في كل نكرة ركبت مع (لا) لأنها أشبهت النصب للمفعول لاطراده فيه، فأشبهت حركة المعرب فجاز أن يعطف عليها بالنصب.

ويذكر ابن يعيش ما يجوز في المعطوف على اسم (لا) المفرد فيقول[5]:

وهما شيئان النصب والرفع، فالنصب بالحمل على لفظ المنفى لأن الفتحة مُشَبَّهة بحركة الإعراب على ما ذكرنا، والثاني بالحمل على موضع المنفى لأن موضعه نصب بـ(لا)، ولولا البناء كان منونا.

---

(١) الكتاب ٢٨٥/٢ هارون

(٢) البيت من شواهد الكتاب ٢٨٥/٢ وهو غير منسوب فيه، كذلك في ابن يعيش ١١٠/٢، ١٠١، وفى الخزانة ١٠٣/٢: من أبيات سيبويه الخمسين التى لا يعرف لها قائل، وأيضاً من شواهد الأشمونى ١٣/٢، والتصريح ٢٤٣/١، والشاهد فيه عطف (ابن) مع تنوينه على اسم (لا) لأن المعطوف لا يجعل وما بعده بمنزلة اسم واحد وما أثبته (لا أب وابنا) بغير فاء قبل (لا) هو المذكور في المقتصد ٨٠٤/٢ وهى رواية الكتاب والمقتضب، وفي ابن يعيش (ولا) وفيما عدا ذلك (فلا).

(٣) أسرار العربية ـ صـ ٢٤٨

(٤) يعنى موضع (لا) مع اسمها.

(٥) شرح المفصل ـ ١١٠/٢

ونلاحـــظ أن أبا على والشيخ عبدالقاهر وأبا البركات لم يذكروا فـــي توجـــيه النصب إلا أنه بالحمل على اللفظ، وأما ابن يعيش فقد بدأ التوجيه بذلك ثم أتبعه الوجه الثاني، أعنى الحمل على موضع المنفى.

وهكـــذا يـــتأكد شبه حركة اسم (لا) المفرد وهى بنائية بالحركة الإعرابية ويمتد أثر ذلك إلى التابع صفة ومعطوفاً.

المبحث الثاني
بعض صور المنادى

وفيه فرعان

الفرع الأول
المنادى المفرد المعرفة

وذلك نحو: يا زيد، ويا رجل (إذا قصد به معين)، وحكمه أنه يبني على الضم وهو في محل نصب، قال سيبويه في باب النداء[1]: والمفرد رفع وهو في موضع اسم منصوب"

ويفصح المبرد عن السر في هذا البناء فيقول[2]: فإذا كان المنادى واحدا مفردا معرفة بني على الضم ولم يلحقه تنوين، وإنما فُعل ذلك به لخروجه عن الباب ومضارعته ما لا يكون معربا، وذلك أنك إذا قلت: يا زيد ويا عمرو، فقد أخرجته من بابه لأن حد الأسماء الظاهرة أن تخبر بها واحد عن واحد غائب، والمخبر عنه غيرها[3].

فنقول: قال زيد، فزيد غيرك وغير المخاطب، ولا تقول: قال زيد، وأنت تعنيه أعني المخاطب، فلما قلت: يا زيد، خاطبته بهذا الاسم فأدخلته في باب ما لا يكون إلا مبنياً نحو أنت وإياك، والتاء في قمت

---

(١) الكتاب ١٨٢/٢
(٢) المقتضب ٢٠٤/٤
(٣) عبارة غير واضحة تحتاج إلى مراجعة

والكـــاف في ضربتك ومررت بك فلما أخرج من باب المعرفة[1] وأدخلته فـــى باب المبنية لزمه مثل حكمها، وبنيته على الضم لتخالف به جهة ما كان عليه معربا لأنه دخل في باب الغايات".

ومضـــمون ما ذكره المبرد يتردد فى كتب النحويين بتفصيل فيه بعض زيادات، ففى المقتصد مثلا، يقول الشيخ عبدالقاهر[2]:

اعلم أن ها هنا ثلاثة اوجه:

أحدها: أن يعلم موجب البناء على الإطلاق

والثاني: موجب الحركة

والثالث: موجب تخصيصه بالضم من بين الحركات

- فأما موجب بنائه فوقوعه موقع كلم المخاطب التى ذكرنا أنه تكون حروفا محصنة ككاف (ذاك)، وأسماء مكتسبة شبه الحروف ككاف ضربك وغلامك...
- وأما البناء على الحركة فلأجل ما تقدم فى صدر الكتاب من أن هذا الـــنحو قد جرى متمكناً في الكلام، ألا تراك تقول: هذا حكمٌ ورأيت حكمـــاً ومررت بحكمٍ، فإذا قلت: يا حكمُ، بنيته على الحركة لتفرق بيـــن هـــذا الذى قد جرى له التمكن ثم عرض له البناء، وبين ما صادفه البناء في أول أحواله نحو كمْ ومَنْ.
- وأمـــا التخصـــيص بالضـــم فلأجل أن النصب حركةُ حالِ الإعراب الأصلية في قولك: ادعوا زيدا، ويا رجلاً، فلم يحبوا أن يبنوه على الفـــتح لـــيكون قـــد أبعد عن حركة الإعراب..... ولم يُبْن على الكســـر لأنه كان يلتبس بالمضاف نحو: يا غلام، وذلك هو الغالب

---

(١) كذا ، والظاهر أن الصواب : من باب المعربة.
(٢) المقتصد ـ ٧٦٧/٢

فـــى نداء المضاف، فلما خرج الفتح والكسر من اليد لما ذكرنا لم يبق إلا الضم، فهذا تعليل قريب.

والأمْتَـــنُ مـــا ذكـــرنا فى صدر الكتاب من أن هذا النحو لَمّا خُصَّ بالبـــناء على الحركة للدلالة على التمكن عُمِد إلى أقوى الحركات ليكون أبلغ فى التمكن".

ويـــزيد أبو البقاء في علة البناء[1] أن النداء يشبه الأصوات لأنه ينبه به المخاطب وحق الأصوات أن تحكى ولا تعرب.

ويذكـــر ابن عصفور علة بنائه على الضم فيقول[2] وكانت الحركة ضمة لشبهه بقبل وبعد، ووجه الشبه بينهما أن قبل وبعد يبنيان في حال الإفـــراد[3]، ويعـــربان فـــى حال الإضافة، وكذلك المنادى يبنى فى حال الإفـــراد ويعرب في حال الإضافة، فلذلك بنى على ما بنى عليه قبل وبعد وهو الضم"

ونجد مثل هذا عند ابن يعيش وما هذا إلا تفسير لما ورد في كلام سيبويه والمبرد من أن هذا النوع من المنادى يشبه قبل وبعد.

وهكـــذا نجد أن النحويين يعللون بناء هذا النوع على الحركة بأن لـــه أصلا في التمكن وأن بناءه عارض.

ولا أدل علـــى اقتراب هذا البناء العارض في طبيعته من الإعراب، من أن فريقا من النحويين ذهب إلى إعراب هذا النوع من المنادى، ففي

---

(١) المتبع ٤٧٨/٢ ـ ٤٧٨

(٢) شرح الجمل ٨٧/٢

(٣) لعله نظر إلى حذف المضاف وقد نوى معناه، فقد أفرد لفظه، وإلا فإن قبل وبعد إذا خلتا من الإضافة تعربان كما في قول الشاعر: فساغ لي الشراب وكنت قبلا البيت، وينظر شرح قطر الندى ، صـ ٢٧ محى الدين

الإنصاف[1] يذكر أبو البركات أن الكوفيين يذهبون إلى أن الاسم المنادى المعرف مرفوع بغير تنوين، وأن الفراء ذهب إلى أنه مبنى على الضم وليس بفاعل ولا مفعول، وذهب البصريون إلى أنه مبنى على الضم وموضعه النصب لأنه مفعول.

وقد جعل أبو البقاء هذه المسألة في التبيين[2] مسألتين الأولى: في الخلاف في بناء المنادى المفرد المعرفة وإعرابه، والثانية في الخلاف في علة بنائه.

وذكر أن من حجة من ذهب إلى إعرابه أنه اسم معرب قبل النداء، ولم يحدث بالنداء ما يوجب البناء، ألا ترى أن المضاف والمشابه له معربان مع وجود حرف النداء، فكذلك غير المضاف وإنما رفع لأن الأصل هو الرفع ولم يحدث ما يغيره عن الأصل.[3]

ويوضح ذلك الرضى بقوله[4] وقال الكسائي المنادى المفرد المعرفة مرفوع لتجرده عن العوامل اللفظية، ولا يعنى أن التجرد فيه عامل الرفع كما قال بعضهم فى المبتدأ، بل المراد به أنه لم يكن فيه سبب البناء حتى يبنى فلابد فيه من الإعراب ثم إنا لو جررناه لشابه المضاف إلى ياء المتكلم إذا حذف الياء، ولو فتحناه لشابه غير المنصرف فرفعناه ولم ننونه ليكون فرقا بينه وبين ما رفع بعامل رافع.

وهذه هى حجة الكوفيين التى ذكرها صاحب الإنصاف[5] وقد فندها

---

(١) الإنصاف ، المسألة ٤٥ صـ ٣٢٣ وما بعدها.
(٢) التبيين ، المسألة ٧٨ صـ ٤٣٨ ، و ٧٩ صـ ٤٤٠
(٣) كأن الرفع لا يحدث بعامل، وهذا منقوض كما سيأتي في كلام أبى البركات فى الإنصاف.
(٤) شرح الكافية ٣١٤/١
(٥) الإنصاف ٣٢٣/١

بقولـه: "أما قولهم إن المنادى لا معرب لـه يصحبه، قلنا، لا نسلم وقد بيّنا ذلك فى دليلنا" وهو يشير بذلك إلى قوله في شرح مذهب البصريين: وإنما قلنا إنه في موضع نصب لأنه مفعول لأن التقدير في قولك: يا زيد: أدعو زيدا، أو أنادى زيدا، فلما قامت (يا) مقام (أدعو) عملت عمله.

ويواصل مناقشتهم فيقول: وقولهم إنا رفعناه، قلنا: وكيف رفعتموه ولا رافـع له؟ وهل لذلك قط نظير في العربية وأن يوجد فيها مرفوع بلا رافـع أو منصوب بلا ناصب أو مخفوض بلا خافض؟ وهل هذا إلا تحكُّم لا يستند إلى دليل، ثم نقول: ولم رفعتموه بلا تنوين؟ قولهم: ليكون بينه وبيـن مـا هـو مرفوع برافع فرق، قلنا: هذا باطل فإن فيما يرفع بغير تنويـن مـا هـو صـحيح صـحيح إعـرابه وذلك الاسم هو الممنوع من الصرف.

وعلى الرغم مما يبدو من قوة الرد على دعوى الإعراب ورجحان القـول بالبـناء إلا أن القول بالإعراب فى حد ذاته رأى قال به نحاة لا يمكن تجاهلهم، وقد دعموه بأدلتهم، وفى الهمع عن المنادى المفرد العلم والـنكرة المقصـودة "وزعـم الـرياش أنهمـا معربـن وأن الضـمة إعراب لا بناء"[1]

والرياش معدود في البصريين[2].

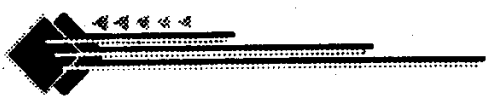

(١) الهمع ٣٨/٣ بتحقيق د. عبدالعال سالم مكرم ط/ الكويت

(٢) هو: العباس بن الفرج أبو الفضل الرياشى اللغوي النحوى ، قرأ على المازنى النحو ، وقرأ عليه المازنى اللغة كان كثير الرواية عن الأصمعى وأخذ عن المبرد وابن دريد ، قتله الزنج بالبصرة سنة ٢٥٧هـ . (البغية ٢٧/٢) وينظر: (أخبار النحويين البصريين صـ ٩٨ ــ ١٠٢) ، (نشأة النحو ــ صـ ١١٢).

الوصف المفرد لهذا النوع من المنادى:

وأيضاً فإنه على الرغم من رجحان القول بالبناء إلا أن هذا البناء يقترب في طبيعته من الإعراب حين نجد أنه يجوز في الوصف المفرد لهذا النوع من المنادى الإتباع على اللفظ أى الإتباع لحركة البناء، كما يجوز الإتباع على المحل، يحدثنا عن ذلك إمام النحاة سيبويه في حوار له مع شيخه الخليل فيقول[1]:

قلت: أرأيت قولهم يا زيد الطويل؟ علام نصبوا الطويل؟

قال: نصب لأنه صفة المنصوب، وقال: وإن شئت كان نصباً على (أعنى)، فقلت: أرأيت الرفع على أى شئ هو، إذا قال: يا زيدُ الطويلُ؟

قال: هو صفة لمرفوع.

قلت: الست زعمت أن هذا المرفوع في موضع نصب؟ فلم لا يكون كقوله لقيته أمسِ الأحدثُ؟[2]

قال: من قبل أن كل اسم مفرد في النداء مرفوع أبداً، وليس كل اسم في موضع (أمس) يكون مجروراً، فلما اطرد الرفع في كل مفرد في النداء صار عندهم بمنزلة ما يرتفع بالابتداء أو بالفعل، فجعلوا وصفه إذا كان مفرداً بمنزلته"

ويقول الزجاج[3]: وزعم سيبويه عن الخليل أن المنادى المفرد مبنى وصفته مرفوعة رفعاً صحيحاً لأن النداء يطرد في كل اسم مفرد فلما كانت البنية مطردة في المفرد خاصة شبه بالمرفوع فرفعت صفته"

---

(١) الكتاب ١٨٣/٢

(٢) يعنى أن صفة (أمس) تابعة على المحل ولا يصح الإتباع على اللفظ

(٣) إعراب القرآن للزجاج ٩٨/١

ويعرض المحقق الرضى المسألة فيصل منها إلى اللباب إذ يقول[1]:

ثم اعلم أنه جاز الرفع في المفرد حملا على اللفظ، ولم يجز في المضاف عند غير ابن الأنباري، لأن النصب في توابع المنادى المضموم كان هو القياس، لأن التوابع الخمسة إنما وضعت تابعة للمعرب في إعرابه لا للمبنى في بنائه، ألا ترى أنك لا تقول جاءني هؤلاء الكرام بجر الصفة حملا على اللفظ بل يجب رفعها على المحل، لكن لما كانت الضمة التى هى الحركة البنائية تحدث في المنادى بحدوث حرف النداء وتزول بزواله صارت كالرفع وصار حرف النداء كالعامل لها، وكذلك فتحة (لا رجل)، فلمشابهة الضمة للرفعة جاز أن ترفع التوابع المفردة لأنها كالتابعة للمرفوع، وقَلَّلَ شيئا من استنكار تبعية حركة الإعراب لحركة البناء التى هي خلاف الأصل كون الرفع غير بعيد في هذا التابع المفرد لأنه لو كان منادى لتحرك بشبه الرفع وهو الضم"

المنادى المفرد العلم : إذا وصف بابن أو ابنة مضافين إلى علم:

وذلك نحو : يا زيد بن عمرو :

يذكر النحويون [2] أنه يجوز في المنادى فى هذه الحالة وجهان:

أحدهما الإتباع، وهو أن تقول: يا زيد بن عمرو، فتتبع حركة الدال من (زيد) فتحة النون من (ابن)

والوجه الثاني: أن تقول: يا زيد بن عمرو، بضم الدال من (زيد) على الأصل، لا تتبعها فتحة النون من (ابن).

هذا ما ذكروا أنه يجوز فى المنادى، أما الصفة (ابن) فقد نصُّوا

---

(١) شرح الكافية ٣٣٠/١ ، وينظر شرح الجمل لابن عصفور ٩٤/٢

(٢) ينظر : ابن يعيش ٥/٢ وشرح التسهيل لابن مالك ٣٩٣/٣

علـــى أنهـــا منصـــوبة على كل حال، كما هو حكم الأسماء المضافة إذا وصف بها، من استحقاق الإعراب بالنصب.

لكننى وجدت أبا حيان يقول فى الارتشاف[1]: وحركة (ابن عمرو) حـــركة إعـــراب إذا فتحت (يا زيد) في قول الجمهور لأنه مضاف إلى ما بعـــده، وقـــال عـــبدالقاهر: هى حركة بناء لأنك ركبته مع (زيد) وجعلا بمنزلة (يا بن أم) و (يا بن عم)".

وفى الهمع[2] : وزعم الجرجانى أن فتحة (ابن) بناء.

أقـــول: وعلـــى قول عبدالقاهر تكون هذه صورة من صور البناء العارض ولقد رجعت إلى المقتصد فوجدت أبا على يقول فى الإيضاح[3]: "فـــإن نعتَ المفرد بابن فلان أو ابن أبى فلان، نصبت (ابنا) وجعلته مع الأول كالشئ الواحد فقلت: يا زيد بن عمرو"

فـــأبو علـــى هنا يقول: (نصبت ابنا) فهو يتفق مع الجمهور بأنه إعراب لا بناء، إلا أن قوله:

"وجعلـــته مـــع الأول كالشئ الواحد" يمكن أن يفهم منه أنهما ركبا فاستحقا البناء للتركيب، وهذا ما صرح به الشيخ عبدالقاهر إذ يقول[4]: "اعلم أن الابن إذا وقع بين علمين نحو زيد وعمرو، جعل مع الأول شيئاً واحـــدا وبنـــيا على الفتح في النداء وذلك فى قولك يا زيد بن عمرو" ، ويواصـــل شرحه فيقول: "فالأصل يا زيد بن عمرو، على أن يكون (زيد) مضـــموماً لأنـــه منادى مفرد، و (ابن عمرو) منصوبٌ لأنه صفة مضافة كأخا ورقاء في قوله: * زيد أخا ورقاء...

---

(١) ارتشاف الضرب ٢١٨٩/٤ بتحقيق د. رجب عثمان محمد ، مطبعة المدنى.
(٢) همع الهوامع ٥٤/٣ بتحقيق د. عبدالعال سالم مكرم
(٣) متن الإيضاح في المقتصد ٧٨٤/٢ ـ ٧٨٥
(٤) المقتصد ٧٨٥/٢

ثـم إنهـم قصدوا بناء الأول مع الثاني وإتباعه إياه فبنوها على الفتح الذى هو حركة ابن المستحقة في حال الإعراب..."

ومـن كلامه أيضا بعد ذلك قوله معللا لفتحة (ابن) و (زيد)" لأجل أنـه إذا أريـد بـناء الأول مـع الثاني كان الأولى أن يبنى على إحدى الحركتيـن، ولا يؤتى بأجنبية، فأولى هاتين الفتحة لأنها حركة (ابن) فى حال الإعراب والضمة فى (زيد) حركة بناء، والحركة التى تكون في حال الإعـراب أولـى بـأن تكـون متبوعة من حركة البناء فقيل: يا زيدَ بنَ عمـرو، بفتحهما معا، ولم يقُل يا زيد بن عمرو، فيضم الثاني ويبنى مع الأول لضم الأول"

ويتابع كلامه فيقول: "وأيضا فإن الفتحة في دال (زيد) فى قولك:

يـا زيـد بـن عمرو، من جنس ما يستحقه في الأصل لأن أصله النصـب ولا فصل بين النصب والفتح في اللفظ وإنما يختلفان في المعنى وهـو أن الفتح لحركة البناء، والنصب للإعراب، وليس (ابن) المضاف حظ في الضم ألبته لأن المضاف لا يكون إلا منصوباً.

وإذا كـان الأمـر علـى هذا كان أن يبنيهما على الفتحة التى هى حركة (ابن) في حال الإعراب، وحركة (زيد) في الموضع أولى من البناء علـى الضمة التى هى حركة (زيد) فى حال البناء، وليست بملتبسه بـ (ابن) المضاف بوجه فاعرفه"[1]

فالشيخ عبدالقاهر هنا يقرر في وضوح أن الفتح فى المنادى وفى صفته إنما هو بناء.

وقـد عقـد سـيبويه – رحمه الله – في كتابه بابا لهذه المسألة

---

(١) المقتصد ٢/٧٨٥ – ٧٨٦

عنوانه: "هذا باب ما يكون الاسم والصفة فيه بمنزلة اسم واحد"[1] وشبهَ المنادى وصفته بالأسماء التى يتبع حرف الإعراب فيها الحرف الذى قبله نحو امرئ وابنم، وقال عن المنادى في هذا التركيب (وجعلوه تابعا لابن) فلو أُخذ بظاهر هذا لقيل إن حركة المنادى (زيد) هي فتحة إتباع.

وما ذكره سيبويه في الكتاب نجد نظيره عند المبرد في المقتضب[2] حيث قال:

"هذا باب الاسمين اللذين يجعلان بمنزلة اسم واحد، وإنما الثاني في الحقيقة نعت للأول، ولكنهما جعلا بمنزلة الأسماء التي يتبع آخر حرف منها ما قبله"

فهما مركبان بمنزلة اسم واحد والأول منهما يتبع حركة الثاني.

فيمكن القول بأن الحكم بالبناء رأى انفرد به عبدالقاهر واستند فيه إلى قول سيبويه والمبرد إن المنادى وصفته بمنزلة اسم واحد.

ومن الظاهر أن هذا على القول به بناء عارض لأن لكل من العلم المفرد والصفة (ابن) أصلا في التمكن، وإنما عرض لهما البناء في هذا التركيب.

وخلاصة القول في هذين الجزأين أن حركة (ابن) - كما ذكر أبو حيان - إعراب عند الجمهور بناء عند عبدالقاهر، وأن حركة المنادى بناء أيضاً عند عبدالقاهر وكلامه صريح في ذلك وقد سبق، وهى عند الجمهور حركة إتباع حيث أتبع الأول الثاني، وهو خلاف الغالب من أن تتبع الثاني الأول وسبب هذا الفتح التخفيف لكثرة الاستعمال.[3]

---

(١) الكتاب ٢/٢١٣ ـ ٢١٤

(٢) المقتضب ـ ٤/٢٣١ ـ ٢٣٢

(٣) ابن يعيش ٢/٥ ، وشرح التسهيل ٤/٣٩٤

الفرع الثاني
البناء في قولهم (يا بن أم ويا بن عم)

ومن البناء العارض في باب النداء ما ذهب إليه البصريون في توجيه الفتح في قول العرب (يا بن أم ويا بن عم)، والفتح أحد أوجه أربعة مسموعة عند العرب في هذين التعبيرين، ذكرها ابن يعيش على النحو التالي[1]:

- يا بن أمي ويا بن عمي (بإثبات الياء)، ويا بن أم ويا بن عم (بالفتح)، ويا بن أم ويا بن عم (بالكسر)، ويا بن أما ويا بن عما (تجعل مكان الياء ألفا).

والحديث هنا عن وجه (الفتح)، وللنحويين في تخريجه مذهبان ذكرهما السمين الحلبي[2] عند الكلام على قوله تعالى على لسان هارون -عليه السلام-:

﴿قَالَ ابْنَ أُمَّ إِنَّ الْقَوْمَ اسْتَضْعَفُونِي﴾[3]، حيث قال[4]: "فأما قراءة الفتح[5] ففيها مذهبان:

---

(١) ابن يعيش ٢/١٢ - ١٣

(٢) هو: أحمد بن يوسف بن عبدالحليم بن عبدالدايم الحلبي شهاب الدين المقرئ النحوي المعروف بالسمين، لازم أبا حيان وله تفسير القرآن والإعراب، وشرح التسهيل، ت ٧٥٦هـ. (البغية ١/٤٠٢)

(٣) الأعراف من الآية ١٥٠

(٤) الدر المصون ٥/٤٦٧

(٥) قرأ بها ابن كثير ونافع وأبو عمرو وحفص عن عاصم.
ينظر: السبعة صـ ٢٩٥ ط الثالثة، والإتحاف صـ ٢٣١ ط المشهد الحسيني، والنشر ٢/٢٧٢، وفي التيسير للداني صـ ١١٣ ابن عامر وأبو بكر وحمزة والكسائي (قال ابن أم) وفي طه س ٢٠ آ ٩٤ بكسر الميم والباقي بفتحها.

مذهب البصريين أنهما بنيا على الفتح لتركبهما تركيب خمسة عشر فعلى هذا فليس (ابن) مضافاً لأمّ ، بل مركب معها، فحركتها حركة بناء.

والثاني مذهب الكوفيين وهو أن (ابن) مضاف إلى (أمّ) مضافة إلى ياء المتكلم، وياء المتكلم قد قلبت ألفا كما تقلب في المنادى المضاف إلى ياء المتكلم نحو: يا غلاما[1] ثم حذف الألف، واجتُزِئ عنها بالفتحة كما يُجتزأ عن الياء بالكسرة، فحينئذ حركة (ابن) حركة إعراب وهو مضاف لأم فهي في محل خفض بالإضافة"

وقد نُسب هذا القول في التصريح[2] والأشموني[3] إلى الكسائي والفراء وأبي عبيدة.

أقول : والدليل على أن القول بالبناء هو مذهب البصريين قول المبرد[4]"

وأما قولهم: يا بن أم ويا بن عم، فإنهم جعلوها اسما واحدا بمنزلة خمسة عشر، وإنما فعلوا ذلك لكثرة الاستعمال"

وهو يقول أيضا[5]: وهذان الاسمان – أعني يا بن أم ويا بن عم – دخلتهما العلة التى دخلت فى قولك: هو جاري بيت بيت ولقيته كفة كفة" يشير بذلك إلى أنهما من المركبات المبنية الجزأين.

ويقول السيرافي[6]: (أم) فى (يا بن أم) مبنى على الفتح وهو فى

---

(١) ينظر : التصريح ١٧٧/٢ والأشموني ١٥٥/٢
(٢) التصريح ١٧٩/٢
(٣) الأشموني ١٥٧/٢
(٤) المقتضب ٢٥١/٤
(٥) السابق ٢٥٢/٤
(٦) هامش كتاب سيبويه تعليق رقم (١) بتحقيق الأستاذ عبدالسلام هارون- رحمه الله

موضع جر، ولكنه كثر في الكلام فأتبعوا فتحة الميم فتحة النون، وحركة النون إعراب وحركة الميم بناء، ومثله يا ابن عم، وهو عكس يا زيد بن عمرو لأن الأول في (يا زيد بن عمرو) إتباع للثاني، وفي (يا بن أم ويا بن عم) إتباع للأول".

والملاحظ هنا أن السيرافي ذكر أن فتحة النون إعراب وفتحة الميم بناء، والظاهر أن التركيب الذى يذكرون والتشبيه بخمسة عشر يعنى بناء الكلمتين كما ذكر السمين الحلبي فيما سبق من كلامه، وكما يفهم من كلام المبرد، وصرح به الأشمونى والصبان[1]، وقد وضح هذا ابن يعيش أبلغ توضيح إذ يقول[2]:

"أن تجعل ابنا وأما جميعا بمنزلة اسم واحد فتبنى الاسم الآخر على الفتح وتبنى الاسم الذى هو الصدر لأنه كالبعض الثاني[3]، فالفتحة في الأول ليست نصبة كما كانت فى الوجه الأول، وإنما هى بمنزلة الفتحة من خمسة عشر، وهما فى موضع مضموم من حيث كانا بمنزلة اسم واحد كخمسة عشر وهو مقصود.

أقول: وأما ما نسب إلى الكوفيين فيرشد إليه قول الفراء[4] ولذلك قالوا يا بن أم ويا بن عم، فنصبوا كما تنصب المفرد في بعض الحالات فيقال حسرتا ويا ويلتا"

فهذا يدل على أن الفتحة من الألف المبدلة من ياء المتكلم، وفى

---

(١) الأشمونى وحاشية الصبان ١٥٧/٣

(٢) شرح المفصل ١٢/٢ - ١٣

(٣) كذا ، والظاهر أن صواب العبارة: وتبنى الاسم الثاني الذى هو الصدر لأنه كالبعض...

(٤) معانى القرآن ٣٩٤/١

إعـــراب القرآن للنحاس[1]: "قال الكسائي والفراء وأبو عبيدة: يا بن أم- يعـــنى بقراء الفتح- تقديره: يا بن أماه، وقال البصريون هذا القول خطأ لأن الألـــف خفيفة لا تحذف، لكن جعل الاسمان اسما واحدا فصار كقولك خمسة عشر أقبلوا"

(١) إعراب القرآن للنحاس ٦٣٩/١

المبحث الثالث
الزمن المبهم المضاف إلى جملة

والمراد بالمبهم كما يقول ابن هشام:

ما لم يدل على وقت بعينه وذلك نحو الحين والوقت والساعة والزمان[1]،ومن كلام ابن مالك:

فلا يضاف إلى الجمل من أسماء الزمان إلا العاري من دلالة صريحة على عدد، فيضاف إليها زمن وأزمان ويوم وأيام وليلة وليال وغداة وعشية وعصر وأشباهها[2]، وهو يعلل لذلك بقوله: "لأن أصل المضافات إلى الجمل (إذْ) و (إذا) فأجري مجراهما من أسماء الزمان ما ساوهما في الإبهام أو قاربهما، لامَا بَاينَهُما.."[3]

ثم إنه يجوز في هذا الزمان المحمول على (إذْ) و (إذا) إذا أضيف إلى جملة الإعراب على الأصل في الأسماء، والبناء على الفتح حملا عليهما لأنهما مبنيان لشبه الحرف فى الافتقار المتأصل إلى جملة.[4]

أقول ومن الظاهر أن هذا البناء على الفتح فى هذه الظروف هو بناء عارض لأن لهذه الظروف أصلا في التمكن، ولأن الإعراب فيها جائز.

---

(١) شرح شذور الذهب - ص ٧٨
(٢) شرح التسهيل – ٢٥٣/٣
(٣) السابق – ٢٥٤/٣
(٤) التصريح – ٤٢/٢

ثم إن في الترجيح بين الإعراب والبناء في هذه الظروف المضافة إلى الجمل تفصيلا[1]:

- ذلك أنه إذا أضيف الظرف إلى جملة فعلية فعلها مبنى بناء أصليا كما في قول الشاعر:

(على حسن عاتبت المشيب على الصبا)[2]

- أو بناء عارضاً كما في قول الآخر :

(على حين يستصبين كل حليم)[3]

فإن البناء يكون راجحاً.

واختلف في تعليل ذلك[4]:

فقال البصريون : للتناسب.

وقال ابن مالك بل لشبه الظرف حينئذ بحرف الشرط في جعل الجملة التي تليه مفتقرة إليه وإلى غيره، فإن (قمت) من قولك: حين قمتَ قمتُ، وإن قمتَ قمتُ، كان كلاما تاما قبل دخول (حين) و (إنْ) عليه، وبدخولهما عليه حدث له افتقار إليهما وإلى ما بعدهما، فشبه (حين) وأمثاله بـ (إنْ) وجعل ذلك سبباً للبناء المشار إليه على وجه لا يخالف القاعدة العامة وهي ترتيب بناء الأسماء على مناسبة الحرف بوجه[5].

---

(١) التصريح ٤٢/٢

(٢) هذا صدر بيت عجزه (وقلت ألما أصح والشيب وازع) وهو للنابغة الذبياني (الديوان صـ ٣١).

(٣) هذا عجز بيت صدره (لأجتنبن منهن قلبي تحلما) قال العيني لم أقف على اسم قائله (هامش الخزانة ٤١٠/٣)

(٤) التصريح ٤٢/٢

(٥) شرح التسهيل ٣٥٧/٣

وقد أبطل القول بأن سبب البناء التناسب والمشاكلة بأمرين:

أحدهمـــا: أن البـــناء قد ثبت مع تقدير الجملة المضاف إليها باسم معرب ولا مشاكلة، فامتنع أن يكون البناء لقصدها.

الثانـــي: أن يقـــال المضاف إلى جملة مصدرة بفعل مبنى لو كان سببه قصد المشاكلة لكان بناء ما أضيف إلى اسم مبنى أولى.(١)

ويقول الرضى في تعليل ذلك (٢):

- أمـــا الإعـــراب فلعـــدم لزومها - يعني الظروف المبهمة - للإضافة فعلة البناء إذن عارضة.
- وأمـــا البـــناء فلتقَوِى العلة العارضة بوقوع المبنى الذى لا إعـــراب لـــــه لا لفظـــاً ولا محلا موقع المضاف إليه الذى يكتسى منه المضاف أحكامه.

وظاهـــر أن كلامـــه فى تعليل البناء إنما ينطبق على ما إذا أضيف الظرف إلى جملة مصدرة بفعل ماض، لأنه أصلى البناء.

- وإن كـــان مـــا وليه فعلا مضارعا غير مبنى أو جملة إسمية فالإعـــراب أرجـــح عـــند الكوفييـــن والأخفش، وواجب عند جمهور البصريين لعدم التناسب.(٣)

ومـــال إلى مذهب الكوفيين أبو على الفارسي وتبعه ابن مالك (٤) حيث قال فى الاستدلال على جواز البناء (٥):

"لصحة الدلالة على ذلك نقلا وعقلا:

---

(١) شرح التسهيل ٢٥٧/٣
(٢) شرح الكافية ٢٦٥/٣
(٣) التصريح ٤٢/٢
(٤) السابق ٤٢/٢
(٥) شرح التسهيل ٢٥٥/٣

فمن الدلائل النقلية قراءة نافع ﴿هَذَا يَوْمُ يَنفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾[1] بنصب (يوم) مع أن المشار إليه هو (اليوم) لاتفاق القراء الستة على الرفع[2] فلو جعلت الفتحة فتحة إعراب لامتنع أن يكون المشار إليه (اليوم) لاستلزم اتحاد الظرف والمظروف، وكان يجب أن يكون التقدير مبايـنا للتقدير في القراءة الأخرى، وذلك لأن الإشارة ستكون إلى الحوار الذى سبق بين عيسى -عليه السلام- وربه فى قوله تعالى:

﴿أَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ﴾[3] أى هذا المذكور كائن في هذا اليوم[4].

هذا مع أن الوقت واحد والمعنى واحد، قال صاحب التصريح [5]:

والتوفيق بين القراءتين أليق.

وقال ابن مالك في الخلاصة الألفية:

وقبل فعل معرب أو مبتدأ ** أعرب ومن بنى فلن يفندا[6]

ومن ذلك أيضاً فتحة ﴿يَوْمَ لَا تَمْلِكُ نَفْسٌ﴾[7] ، في قراءة غير ابن كثير وأبى عمرو[8]، قال ابن مالك[9]: "ومسمىً (يوم لا تملك) في قراءتهما هو يوم الدين، فلا يكون غيره في قراءة غيرهما، فيلزم من ذلك كون الفتحة بنائية وكون ما هي فيه مرفوع المحل.

---

(١) المائدة من الآية ١١٩

(٢) ينظر : التيسير في القراءات السبع لأبى عمرو الداني ـ صـ ١٠١

(٣) من الآية ١١٦ من سورة المائدة.

(٤) حاشية يس على التصريح ٤٢/٢

(٥) التصريح بمضمون التوضيح ٤٢/٢

(٦) ينظر : البيت في التصريح ٤٢/٢

(٧) من الآية ١٩ من سورة الانفطار.

(٨) في التيسير صـ ٢٢٠ : ابن كثير وأبو عمرو (يوم لا تملك) برفع الميم ، والباقون بنصبها.

(٩) شرح التسهيل ـ ٢٥٥/٣

وقد ذكر الرضى وجها لنصب (يوم لا تملك) قال[1]: "لاحتمال كونه بدلا من قوله قبل (يوم الدين)[2]

يعنى فى قوله تعالى: ﴿يَصْلَوْنَهَا يَوْمَ الدِّينِ﴾[3].

ومما ذكر ابن مالك – رحمه الله – من شواهد البناء قبل فعل معرب قول الشاعر:

إذا قلت هذا حين أسلو يهيجني ** نسيم الصبا من حيث يطّلعُ الفجر[4]

(١) شرح الكافية ٢٦٦/٣ بعناية د. إميل يعقوب

(٢) الآية ١٥ من سورة الانفطار

(٣) السابق

(٤) البيت لأبي صخر الهذلي وهو البيت السابع من القصيدة الحادية عشرة من قصائد أبي صخر في شرح أشعار الهذليين للسكرى ٩٥٧/٢ ، ومن شواهد شرح التسهيل لابن مالك ٢٥٦/٣.

ومن شواهد البناء قبل الجملة الاسمية قول أسد بن عنقاء الفزاري:

دعانى ولم أهجر ولو ظن لم أُلَمْ ** على حين لا بدوٌ ملامٌ ولا حضر[1]

وقول الآخر:

تذكر ما تذكر من سليمى ** على حين التواصلُ غير دان[2]

وقول الثالث:

ألم تعلمى يا عمرك الله أننى ** كريم على حين الكرامُ قليلُ[3]

وقول الرابع:

أعَلَى حين جذوةُ الحرب دارت ** سئلت بغْياً وكنت قبلُ ذليلا[4]

وقد ذكر ابن مالك[5] أن الأبيات التى استشهد بها مما الإضافة فيه إلى جملة مصدرة بمعرب قد نقلت بالفتح بناء، قال[6] فلأن يثبت بناء ما أضيف إلى جملة مصدرة بمعرب أصله البناء أحق وأولى، وهذه دلالة عقلية تقتضى بناء الجملة المصدرة بفعل معرب.

(١) شرح التسهيل لابن مالك ٢٥٦/٣ ، وعجزه في الدرر اللوامع ١٤٦/٣ بتحقيق د.عبدالعال سالم مكرم ، قال صاحب الدرر: ولم أعثر على تتمة هذا الشاهد ولا قائله وعجزه في الهمع ٢٣٠/٣ غير منسوب أيضاً.

(٢) من شواهد الأشمونى ١٩٤/٢ ، والتصريح ٤٢/٢ والدرر اللوامع ١٤٧/٣ ، قال صاحب الدرر: ولم أعثر على قائل هذا البيت.

(٣) هو أيضاً من شواهد المساعد ٣٥٥/٢ ، وقد نسبه العيني (٤١٢/٣) لمرداس بن جهم أو مبتشر بن الهذيل.

(٤) قال محقق شرح التسهيل لابن مالك (٢٥٦/٣ تعليق رقم ٧) لم أقف عليه.

(٥) شرح التسهيل لابن مالك ٢٥٧/٣

(٦) السابق.

المبحث الرابع
المبهم المضاف إلى مبني

سواء كان زمانا أم غيره

والمراد بالمبهم ما لا يتضح معناه، ولا تتم دلالته على ما يراد به إلا بما يضاف إليه، وذلك نحو: غير – دون – بين ... وشبهها.

ومع شدة الإبهام في هذا الضرب من الأسماء، فإن فيه– كما يقول ابن مالك[1]– من مناسبة الحروف ما هو صالح لجعله سبب بناء على الإطلاق. وذلك بعدم قبوله للنعت والتعريف بالألف واللام والتثنية والجمع، وبعدم اشتقاقه والاشتقاق منه، لكن هذا الداعي إلى بنائها ألغى في الإضافة إلى معرب، واعتبر في الإضافة إلى مبنى، قصدا للمشاكلة.

على أن جواز هذا البناء العارض في هذه الأسماء وفي حالة الإضافة إل مبنى ليس موضع اتفاق بين النحويين وإنما هو في رأى الأكثر، وبعض هذه الأسماء أحق بالبناء من بعض.[2]

فمن ذلك (غير) ومذهب الكوفيين[3] أنه يجوز بناؤها على الفتح في كل موضع يُحسن فيه (إلا) سواء أضيفت إلى متمكن أو غير متمكن.

وذلك نحو قولهم: ما نفعنى غير قيام زيد، وما نفعني غير أن قام زيد.

---

(١) شرح التسهيل – ٢٦١/٣

(٢) السابق – ٢٦١/٣

(٣) الإنصاف ١٨٧/٢ – المسألة ٣٨

وذهب البصريون إلى أنه يجوز بناؤها إذا أضيفت إلى غير متمكن بخلاف ما إذا أضيفت إلى متمكن.

ومـــن خلال المذهبين نعرف أنها حين تبنى فإن بناءها جائز، ومن شواهد ذلك البناء ما جاء فى قول الشاعر:

لم يمنع الشرب منها غير أن نطقت ** حمامةٌ في غصونٍ ذاتِ أوقَالِ[1]

بفـتح (غـير) مع كونه فاعلا لـ (يمنع)، ويجوز أن يكون بناؤه لتضمنه معنى (إلا) كذا قال الرضى[2].

ومـــن كلام سيبويه[3] أن أبا الخطاب[4] حدثنا أنه سمع من العرب الموثوق بهم من ينشد هذا البيت رفعا للكناني:

لم يمنع....

وزعمـــوا أن ناسا من العرب ينصبون هذا الذى فى موضع الرفع، فقال الخليل- رحمه الله - هذا كنصب بعضهم (يومئذ)[5] فى كل موضع، فكذلك (غير أن نطقت).

ولئن كانت (أنْ) والفعل في تأويل مصدر، والمصدر اسم متمكن إلا أن هـــذا- كما يقول ابن يعيش[6]- شئ تقديري والاسم غير ملفوظ به،

---

(١) البيت من شواهد سيبويه (الكتاب ٣٢٩/٢ هارون) وقد نسبه للكناني ، ونسب في الخزانة ٤٦/٢ لأبي قيس بن الأسلت ، وفي شرح شواهد المغنى ٤٥٨/١ لأبي قيس بن رفاعة من الأنصار ، وينظر: الدرر اللوامع ١٥٠/٣ ، المغنى بحاشية الأمير ١٣٧/١

(٢) شرح الكافية ٢٦٦/٣

(٣) الكتاب ٣٢٩/٢ ـ ٣٠٠

(٤) هو: عبدالحميد بن عبدالمجيد أبو الخطاب الأخنس الأكبر كان إماما في العربي قديما أخذ عن أبى عمرو بن العلا ، وطبقته وأخذ عنه سيبويه والكسائي ويونس (بغية الدعاة ٧٤/٢)

(٥) من الآية ٦٦ من سورة هود -عليه السلام-.
وينظر : الدر المصون ٣٤٩/٦

(٦) شرح المفصل ٨١/٣

وإنمـــا الملفـــوظ به فعل وحرف، وأيضاً فإن الإضافة بابها أن تقع على الأسماء المفردة فلما خرجت هنا عن بابها بنى الاسم.

وقـــال ابـــن هشـــام فـــى حواشى الألفية[1] إنهم جعلوا ما يلاقي المضاف من المضاف إليه كأنه المضاف إليه.

(١) نقل ذلك صاحب الخزانة ٤٥/٢ ط بولاق

وقـال الدماميني[1] المعرب إنما هو الاسم الذى يؤول بهن وأما الحرف المصـدري وصلته فمبنى ألا تراهم يقولون المجموع في موضع كذا[2] ، ومن شواهد البناء أيضا قول الشاعر:

غير أنى قد أستعين على الهم (م) إذ خف بالثوى النجاء[3]

أنشـده الرضـى على أن (غيرا) يجوز أن تكون مبنية على الفتح لإضـافتها إلـى (أن) المشـددة، ويجـوز أن تكـون منصـوبة لكونها استثناء منقطعا.[4]

وظاهـر كلام الرضى أن جواز بناء (غير) إنما يكون عند إضافتها إلى جملة مصدرة بحرف مصدرى (أنْ) أو (أنَّ)[5].

قال صاحب الخزانة [6]: وقد عمم سيبويه وغيره في إضافتها إلى كـل مبني، قال ابن هشام فى المغنى في (غير)[7] إنه يجوز بناؤها على الفتح إذا أضيفت لمبني" وذكر الشاهد: لم يمنع الشرب... البيت.

---

(١) هو: محمد بن أبي بكر بن عمر بن أبي بكر بن محمد المخزومى الاسكندراني – وُلِدَ سنة ٧٦٣هـ وتوفى بالهند ٨٣٧هـ فاق في النحو والنظم والنثر ومن مصنفاته تحفة الغريب في حاشية مغنى اللبيب وشرح التسهيل وشرح البخارى. (البغية ٦٧/١)

(٢) ذكره صاحب الخزانة ٤٦/٢

(٣) البيت هو التاسع من معلقة الحارث ابن خلزه اليشكري ، وهو من شواهد الرضى فى الكافية ١٥٧/٢ ، وينظر : الخزانة ١٩/٢ ، الثوى : المقيم ، النجاء : السرعة ، يقول : إذا همّ بالمقيم المضىّ أستعين على الهم بناقة ، وينظر : شرح القصائد العشر – صـ ٢٤٣

(٤) شرح الكافية ٢٥٨/٣ وينظر : الخزانة ٤٩/٢ بولاق.

(٥) شرح الكافية ٢٥٩/٣ ، ٢٦٦ .

(٦) خزانة الأدب ٤٦/٢ .

(٧) المغنى بهامش الأمير ١٣٧/١ .

ثم ذكر قول الشاعر:

لُذْ بِقَيْس حين يأبى غيره ** تُلْفِه بحرا مفيضا خيرَهُ[1]

ومـــنها (مثل) :ويقترن ذكر (غير) بذكر (مثل) لأنهما ضدان، يقول الرضـــى[2]: وقد يشبه غير ومثل بالظروف المضافة للجمل لزوما، أعنى حيـــث وإذْ وإذا، لأنهما نسبيان مثلها، ولأنه لا حصر فيهما كما أنها غير محصورة.

وقـــد ذكـــر ابن مالك[3]: أن قوما منهم الزمخشري وابن عصفور أجـــروا (مـــثلا) مجـــرى (غير) فى جواز البناء عند الإضافة إلى مبنى ويقول ابن يعيش[4]: وقد أجروا (غيرا) و (مثلا) مجرى الظرف في ذلك لإبهامهما"

وقـــد استشـــهدوا علـــى بـــناء (مثل) بقراءة الحرميين وابن كثير والبصريين فى قوله تعالى: ﴿إِنَّـهُ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَا أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ﴾[5] بفتح الـــلام على أنه نعت خبر (إن)، أى نعت لحق، وإنما بنى الاسم لإضافته إلى غير متمكن كما بناه الآخر في قوله:

فتداعى منخراه بدم *** مثل ما أثمر حماض الجبل[6]

---

(١) البيت من شواهد مغنى اللبيب ١٣٨/١ بحاشية الأمير ، وهو غير منسوب فيه، وقال السيوطي (شرح شواهد المغنى ٤٥٨/١) لم يسم قائله وينظر: العيني بهامش الخزانة ١٣٨/٣ وشرح أبيات مغنى اللبيب ٣٩٨/٣ ـ ٣٩٩ ومعجم الشواهد صـ ٤٧٦ قسم الأرجاز.

(٢) شرح الكافية ٢٥٩/٣

(٣) شرح التسهيل ٢٦٢/٣

(٤) شرح المفصل ٨١/٣

(٥) من الآية ٢٣ من سورة الذاريات

(٦) البيت من شواهد الأصول ٢٧٥/١ ، وابن الشجري ٦٠٤/٢ ، وابن يعيش ١٣٥/٨ ، والمقرب ١٠٢/١ ، واللسان / حمص ، وهو فى جميعها غير منسوب، لكن محقق أمالى ابن الشجري ٦٠٤/٢ تعليق رقم (٢) نسبه إلى النابغة الجعدى يصف فرسا وأنه في شعره صـ ٨٧.

بفتح (مثل) مع أنها نعت لدم.

وفي الإتحاف[1] ذكر في فتحة (مثل) ثلاثة أوجه آخرها:

- أن يكون نعتاً لحق وبنى على الفتح لإضافته إلى غير متمكن وهو (ما) إن كانت بمعنى (شئ) و(أنّ) وما في حيزها إن جُعلت مزيدة للتأكيد.

وقد ذكر هذا الوجه مصدرا بكلمة (قيل) إشارة إلى أنه ضعيف وليس المختار.

أما الوجهان الآخران فهما:

- النصب على الحال من المستكن فى (لَحَقٌ) لأنه من المصادر التى لا توصف والعامل فيها (حق).
- النصب على الوصف لمصدر محذوف أى: إنه لحق حقًا مثل نطقكم.

وقد ذكر السمين فى توجيه الفتح أوجها ذكر أنّ من اشهرها هو أن يكون (مثل) نعتا لـ (حق)، وإنما بنى لإضافته إلى غير متمكن.[2]

وأتبع هذا الوجه بستة أوجه أخرى منها:

- أن (مثل) منصوب على الظرفية، وهو قول الكوفيين، ويجيزون: زيد مثلَك، بالفتح ونقله أبو البقاء عن أبى الحسن.

إلى آخر هذه الآراء..

ومما يستشهد به أيضا على بناء (مثل) ما قرئ به فى قوله تعالى: ﴿أَن يُصِيبَكُم مِّثْلَ مَا أَصَابَ قَوْمَ نُوحٍ﴾[3] حيث قرأ بنصب اللام

---

(١) إتحاف فضلاء البشر – صـ ٣٩٩

(٢) الدر المصون ٤٧/١٠

(٣) من الآية ٨٩ من سورة هود -عليه السلام-

فـي (مـثل) مجـاهد وابـن أبى إسحق وابن كثير في رواية [1]، وفى الكشـاف[2] قـرأ أبـو حـيوة ورويت عن نافع (مثل ما أصاب) بالفتح لإضـافته إلـى غـير متمكـن، وفى الدر المصون[3] أنها قراءة مجاهد والجحدرى، وذكر أن فيها وجهين:

أحدهـا: أنها فتحة بناء، وذلك أنه فاعل، وذلك كحالِه في القراءة المشهورة[4] وإنما بنى على الفتح لإضافته إلى غير متمكن كقوله تعالى: ﴿إِنَّهُ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَا أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ﴾[5] والثاني أنه نعت لمصدر محذوف فالفـتحة للإعـراب، والفـاعل على هذا مضمر يفسره سياق الكلام، أى يصيبكم العذاب إصابة مثل ما أصاب قوم نوح"

ومن شواهد البناء أيضا قول الفرزدق:

(إذْ هم قريش وإذ ما مثلهم بَشَرُ)[6]

ذلـك أن من شروط إعمال (ما) عند الحجازيين أن لا يتقدم الخبر، وقـد نُصب (مثلهم) مع تقدمه، فقال سيبويه: شاذ ولا يكاد يعرف وقيل: غلـط، وأن الفـرزدق تمـيمى ولم يعرف شرطها عند الحجازيين، وقيل (بَشَـر) خير، و (مثلهم) مبتدأ، ولكن بنى على الفتح لإبهامه مع إضافته إلـى المبـنى وهـو الضـمير، والمـبهم المضـاف لمبنى يجوز بناؤه وإعرابه.[7]

---

(١) مختصر في شواذ القرآن صـ ٦١
(٢) الكشاف ٢٣١/٢
(٣) الدر المصون ٣٧٧/٦
(٤) يعنى برفع (مثل)
(٥) من الآية ٢٣ من سورة الذاريات
(٦) عجز بيت بين صدره : (فأصبحوا قد اعاد الله نعمتهم) وهو للفرزدق في ديوانه صـ ٢٢٣ ، ومن شواهد الكتاب ٦٠/١ هارون وقد نسبه إلى الفرزدق أيضا، وينظر: الخزانة ١٣٠/٢ بولاق، وهو من شواهد التصريح ١٩٨/١، والأشمونى ٢٣٠/١
(٧) ينظر : التصريح ١٩٨/١

ومـــن هذه الألفاظ : (دون)[1]: وهو من ظروف المكان، تقول: قعد زيد دون عمرو، أى فى مكان منخفض عن مكانه، وهو ممنوع التصرف عـــند ســـيبويه وجمهور البصريين، وذهب الأخفش والكوفيون إلى أنه يتصرف لكن بقلة، وخرّج عليه قوله تعالى: ﴿وَمِنَّا دُونَ ذَلِكَ﴾[2].

فقـــال[3]: (دون) مبـــتدأ وبنى لإضافته إلى مبنى، أى و (مِنَّا) جار ومجرور خبر مقدم.

علـــى أنـــه يمكن أن تكون (دون) في الآية على بابها من الظرفية وأنهـــا صـــفة لمحـــذوف تقديـــره: منا فريق أو فوج دون ذلك، وحذف الموصـــوف مـــع (مِن) التبعيضية يكثر كقولهم: مِنَّا ظَعَنَ ومِنَّا أقام، أى منا فريق.[4]

قال ابن هشام[5] ولو جاءت القراءة برفع (دون) لكان ذلك جائزاً، كما قال الآخر:

ألم تريا أنى حميتُ حقيقتي ** وباشرت حد الموت والموت دونها[6]

والرواية في الدر[7] لم تر أنى قد حميت..

وذكـــر السمين أن رفع (دون) خبرا في البيت شاذ[8] أقول: وذلك

---

(١) الهمع : ٢٠٩/٣

(٢) من الآية ١١ من سورة الجن

(٣) الهمع ٢٠٩/٣ ، والدر المصون ٢٠٢/١

(٤) الدر المصون ٤٩١/١٠

(٥) شرح الشذور ـ صـ ٨١

(٦) البيت مطلع الحماسية رقم ١٢٧ (شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٣٧١/١)، وهى لموسى ابن جابر بن أرقم ، شاعر نصراني جاهلي (المؤتلف صـ ١٦٥) والبيت من شواهد شرح الشذور صـ ٨١، والبحر المحيط ١٢٠/١ ، والدر المصون ٢٠٢/١ وصدره فى الهمع ٢٠٩/٣، وينظر الدرر ١٣٠/٣.

(٧) الدر المصون ٢٠٢/١

(٨) السابق.

على قول سيبويه أنه لا يتصرف.

ومنها (بين):

قال أبو حيان[1]: اصل (بين) أن تكون ظرفاً للمكان، وتتخلل بين شيئين أوْ ما في تقدير شيئين أو أشياء.

وزعم ابن مالك أن (بين) قد تكون ظرف زمان، واستدل على ذلك بلفظ جاء في الأثر وهو حديث ساعة الجمعة، وهى ما بين خروج الإمام وإنقضاء الصلاة"[2]

وفي الهمع [3]: وذكر الزَّنْجانى[4] أنه بحسب ما تضاف إليه.

و(بين) من الظروف المتصرفة، وتصرُّفها متوسط [5]، ومن شواهد تصرفها قوله تعالى: ﴿هَذَا فِرَاقُ بَيْنِي وَبَيْنِكَ﴾[6] بالجر.

وقوله سبحانه: ﴿لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾[7] بالرفع[8]، وقوله جل ذكره: ﴿مَّوَدَّةَ بَيْنِكُمْ﴾[9] بالجر.

---

(١) الارتشاف ١٤٠٥/٣ ـ ١٤٠٦

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ٢٣٢/٢ ، وينظر الارتشاف ١٤٤٤/٣ ، والحديث في صحيح مسلم ٤٦٠/٦

(٣) همع الهوامع ٢٠١/٣

(٤) الزنجانى هو: عبدالوهاب بن إبراهيم بن عبدالوهاب ، صنف الهادي ، وشرحه ، وله التصريف العزىّ (البغية ١٢٢/٢)

(٥) ينظر : الارتشاف ١٤٤٣/٣ ، والهمع ٢٠١/٣

(٦) الكهف من الآية ٧٨

(٧) الأنعام من الآية ٩٤

(٨) في الإتحاف صـ ٢١٣ : نافع وحفص والكسائي وكذا أبو جعفر بنصب النون ظرف لتقطع والفاعل مضمر يعود على (الاتصال) لتقدم ما يدل عليه وهو لفظ (شركاء) أى تقطع الاتصال بينكم، وافقهم الحسن، والباقون بالرفع على أنه اتسع فى هذا الظرف فاسند إليه ن وينظر : الدر المصون ٤٨/٥

(٩) العنكبوت من الآية ٢٥

وقد ذكر ابن هشام[1] -رحمه الله- آية الأنعام ﴿لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾[2] وقال: "يقرأ بالوجهين: برفع (بين) على الإعراب لأنه فاعل، وبفتحه على البناء"

أقول: والشاهد في موضوعنا هو قراءة الفتح وتوجيهه بأنه بناء، لأنه بناء عارض.

وحَمْلُ ابن هشام ذلك على البناء هو أحد أقوال ذكرها السمين الحلبي[3]، وهي:

١ - النصب على الظرفية، والفاعل مضمر يعود على الاتصال المفهوم لتقدم ما يدل عليه من لفظ الشركاء.

٢ - أن الفاعل هو (بين) وإنما بقي على حاله منصوباً حملاً له على أغلب أحواله، وجعلوا من ذلك ﴿يَفْصِلُ بَيْنَكُمْ﴾[4] فيمن بناه للمفعول وهي قراءة ابن كثير ونافع وأبي عمرو.[5]

وكذلك قوله تعالى: ﴿وَمِنَّا دُونَ ذَلِكَ﴾[6] .

قال الواحدي[7]: كما جرى في كلامهم منصوبا ظرفا تركوه على ما يكون عليه في أكثر الكلام.

٣ - أن الفاعل محذوف و (بينكم) صفة له قامت مقامه، تقديره: لقد تقطع وصل بينكم.

---

(١) شرح الشذور صـ ٨١
(٢) الأنعام من الآية ٩٤
(٣) ينظر : الدر المصون ٤٨/٥-٤٩
(٤) الممتحنة من الآية ٣
(٥) ينظر كتاب السبعة صـ ٦٣٣
(٦) من الآية ١١ من سورة الجن
(٧) هو علي بن أحمد بن محمد بن علي الإمام أبو الحسن الواحدي مصنف مفسر نحوي أستاذ عصره وواحد دهره صنف البسيط والوسيط والوجيز في التفسير ، وأسباب النزول ، وشرح ديوان المتنبي، وغيرها ت ٤٦٨هـ . (البغية ١٤٥/٢)

٤- أن (بينكم) هو الفاعل وإنما بنى لإضافته إلى غير متمكن كقوله تعالى: ﴿إِنَّهُ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَا أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ﴾[١] بفتح (مثل) وهو تابع لحق المرفوع، ولكنه بنى لإضافته إلى غير متمكن.

وفى قوله تعالى ﴿وَحِيلَ بَيْنَهُمْ﴾[٢] جاء في الدر المصون[٣] بعد أن ذكر أن القائم مقام الفاعل ضمير المصدر، «وجعل الحوفى القائم مقام الفاعل (بينهم) واعتُرِض عليه بأنه كان ينبغي أن يُرفع، وأجيبَ عنه بأنه إنما بُنِيَ على الفتح لإضافته إلى غير متمكن، وردَّهُ الشيخ[٤] بأنه لا يُبنَىَ المضاف إلى غير متمكن مطلقاً، فلا يجوز: قام غُلامك، ولا: مررت بغُلامك، بالفتح».

أقول: وَرَدُّ أبى حيان هذا مسبوق بما قال ابن مالك عن بناء هذه المبهمات فى حال إضافتها إلى غير متمكن، وعبارته فى وصفه[٥]: "ضعيف عندى، لأن الإضافة فيها قياسية، فلا ينبغي أن تكون سبب بناء، لأنها من خصائص الأسماء، فحقُّها أن تكف سبب البناء وتغلبه، لأنها تقتضى بالرجوع إلى الأصل، والسبب الكائن معها يقتضى الخروج عن الأصل، وما يدعو إلى مراجعة الأصل راجح على ما يدعو إلى مفارقته. إلى أن يقول:

"فإذا ثبت هذا وجب توجيه ما أوهم بناء (غير) وشبهه للإضافة إلى مبنى بما لا يخالف ولا يعسر القبول"[٦]

---

(١) الذاريات من الآية ٢٣
(٢) سبأ من الآية ٥٤
(٣) الدر المصون ٢٠٧/٩
(٤) يعنى أبا حيان في البحر المحيط ٢٩٤/٧ ـ ٢٩٥
(٥) شرح التسهيل لابن مالك ٢٦٣/٣
(٦) المرجع السابق ـ الصفحة نفسها.

أقول: فهو بناء غير مُجمَع عليه، بل ضعيف مرجوح

ومنها الظروف المضافة إلى (إذْ)

المضاف فى المعنى إلى جملة محذوفة

مبدل منها التنوين:

وذلك نحو (يومئذ) و (حينئذ)، ففى قوله تعالى: ﴿ومِنْ خِزْيِ يَوْمِئِذٍ﴾[1] قرأ نافع والكسائي بفتح ميم (يومئذ)[2] على أنها حركة بناء لإضافته إلى غير متمكن كقول الشاعر: على حين عاتبت..... البيت

وقرأ الباقون بخفض الميم، وكذلك الخلاف جارٍ في (سأل سائل) في قوله تعالى ﴿مِنْ عَذَابِ يَوْمِئِذٍ﴾[3].

وفى الإتحاف[4]: "واختلف فى ﴿ومِنْ خِزْيِ يَوْمِئِذٍ﴾[5] وفى سأل ﴿عَذَابِ يَوْمِئِذٍ﴾[6] فنافع والكسائي وأبو جعفر بفتح الميم فيهما على أنها حركة بناء لإضافته إلى غير متمكن ، وافقهم الشنبوذى ، والباقون بالكسر فيهما"

وفى قوله تعالى: ﴿وهُم مِّن فَزَعٍ يَوْمَئِذٍ آمِنُونَ﴾[7] قرأ بفتح ميمه نافع وعاصم وحمزة والكسائي وأبو جعفر وخلف، وقرأ بالتنوين عاصم وحمزة والكسائي وخلف، فعلى قراءة نافع وأبى جعفر فتحة الميم بناء

---

(١) من الآية ٦٦ من سورة هود -عليه السلام-
(٢) ينظر الدر المصون ٣٤٩/٦ ، ٤٥٤/١٠
(٣) من الآية ١١ من سورة المعارج
(٤) الإتحاف صـ ٢٥٧ ـ ٢٥٨
(٥) من الآية ٦٦ من سورة هود -عليه السلام-
(٦) من الآية ١١ من سورة المعارج
(٧) من الآية ٨٩ من سورة النمل

لإضـــافته إلى غير متمكن[1]، ويحتمل في قراءة من نونَ ما قبل (يومئذ) - يعـنى (فزع) أن تكون الفتحة - أى فى يوم - فتحة إعراب أو فتحة بـــناء، على إعمال المصدر فى الظرف بعده، ويجوز أن يكون العامل فى الظـــرف (آمـــنون) أو الظرف فى موضع الصفة لـــ (فزع)، أى كان ذلك فى ذلك الوقت[2].

وللرضي[3] رأى فى هذه الظروف حيث يذهب إلى أنها في الحقيقة مضـــافة إلـــى جمل محذوفة ولم يعوضوا منها تنوينا لأنه يلتبس بتنوين التنكـــير شـــئ نحو: كنت حيناً كذا، فجاؤوا بالظرف (إذ) وأبدلوه من هذه الظـــروف بـــدل كـــل مـــع تنوين العوض ليكون التنوين كأنه ثابت فى الظروف المبدل منها.

والسبب فى هذه الرؤية عنده أنه يرى أن فى إضافة هذه الظروف إلـــى (إذ) تعسّـــف مـــن حيث المعنى، إذ قولك (حين وقت كذا) و (يوم الوقت) و(ساعة الوقت) غريب الاستعمال مستهجن المعنى.[4]

أقول: وهذا كلام نفيس، وقضيتنا فى ذلك أن هذا بناء جائز.

(١) لأن القراءة بغير تنوين (فزع) تعنى أنه مضاف، وأن (يوم) من (يومئذ) مضاف إليه، فحقه في الإعراب الجر بالكسرة، ولا تفسير لفتحته إلا البناء.
(٢) ينظر : الإتحاف صـ ٣٤٠ ، والدر المصون ٣٥٠/٦
(٣) ينظر : شرح الكافية ٢٦١/٣ - ٢٦٣
(٤) شرح الكافية ٢٦١/٣ ـ ٢٦٢ ، وقال: "وأما قوله تعالى: "إلى يوم الوقت المعلوم" فقال أبو على فى الحجة إن الوقت بمعنى الوعد..

وهـــى كما أوردها الزمخشرى في المفصل[1]: قبل وبعد، وفوق وتحـــت، وأمـــام وقـــدام، ووراء وخلف، وأسفل ودون، ومن عل، وابدأ بهذا أولُ.

وإنمـــا قيل لهذا الضرب من الظروف (غايات) لأنه غاية كل شئ مـــا ينـــتهى به ذلك الشئ، وهذه الظروف إذا أضيفت كانت غايتها آخر المضـــاف إلـــيه لأن به يتم الكلام وهو نهايته، فإذا قُطعت عن الإضافة وأُريد معنى الإضافة صارت هى غايات ذلك الكلام فلذلك من المعنى قيل لها غايات.[2]

ويذكر المبرد سبب بنائها فيقول [3]: فأما الغايات فمصروفة عن وجههـا وذلـك أنهـا ممـا تقديـره الإضـافة، لأن الإضـافة تعـرفها وتحقـق أوقاتها، فإذا حذفت منها وتركت نياتها فيها كانت مخالفة للباب معرفة بغير إضافة فصرفت عن وجوهها.

وقريب من هذا ما جاء في المقتصد[4] من أنها تضاف نحو: قبل زيـــد وبعد عمرو، ثم يحذف المضاف إليه فى اللفظ ويراد المعنى ليبقى الاســـم الأمكن العاري عن أسباب منع الصرف بغير تنوين، وذلك مخالفة

---

(١) المفصل ـ صـ ١٦٨ ـ ط دار الجيل.
(٢) ابن يعيش ـ ٨٥/٤ ـ ٨٦
(٣) المقتضب ـ ١٧٤/٣
(٤) المقتصد ١٤٥/١ ـ ١٤٦

للأسماء، فيبنى حتى يتخلص من هذا الخلاف، وإنما لم يمكن تنوينه لأجل أن المضاف إليه إذا ثبت في التقدير كان بمنزلة ثباته فى اللفظ، وقد ذكرت علة أخرى وهى أن نحو قبل وبعد إذا حذفت منه المضاف إليه ونويته كان معنى الإضافة مقدرا فيه ومضمناً لفظه، والإضافة معنى من معانى الحروف فتجرى مجرى (أمس) في أنه لما ضمن التعريف من غير أن يظهر حرفه إلى لفظه بنى لتضمنه معنى الحرف.

وفى أسرار العربية[1] علل أبو البركات البناء بقوله متحدثا عن قبل وبعد:

"لأن الأصل فيهما أن يستعملا مضافين إلى ما بعدهما فلما انقطعا عن الإضافة والمضاف مع المضاف إليه بمنزلة كلمة واحدة فنزلا منزلة بعض الكلمة وبعض الكلمة مبنى.

وقد علل بمثل ذلك أيضا ابن يعيش:[2]

وأما ابن عصفور فيعلل بناءها بقوله[3] : "لشبهها بالحرف في افتقارها لما بعدها، لأنها قطعت عن الإضافة والمضاف مراد، فالاسم من طريق المعنى مفتقر للمضاف المحذوف.

وأما بناؤها على الحركة فسببه فيما يذكر الشيخ عبدالقاهر[4]:

"أنهم يجعلون الحركة دليلا على التمكن وفرقا بين ما يكون البناء فيه عارضاً، وبين ما يكون عريق البناء..."

---

(١) أسرار العربية ـ صـ ٣١

(٢) شرح المفصل ٨٥/٤

(٣) شرح الجمل ٣٣٦/٢ تحقيق صاحب أبو جناح.

(٤) المقتصد ١٤٦/١

وفي ذلك يقول أبو البركات الأنباري[1] وإنما بنيا على حركة لأن كل واحد منهما كان له حالة إعراب قبل البناء، فوجب أن يبنيا على حركة تمييزا لهما على ما بنى وليس له حالة إعراب نحو من وكم"

ونجد هذا مردّدا عند ابن يعيش [2] وابن عصفور [3] .

وأما بناؤها على الضم فيبين المبرد سببه بقوله [4]: «فصرفت عن وجوهها وكان محلها من الكلام أن تكون نصباً أو خفضاً فلما أزيلت عن مواضعها ألزمت الضم وكان ذلك دليلاً على تحويلها وأن موضعها معرفة»

وبمثل هذا أيضا علل ابن عصفور[5]، وفي المقتصد [6] وأما سبب بنائها على الضم فإن الضم أقوى هذه الحركات، والموضع موضع الدلالة على التمكن فيختار أقوى هذه الألفاظ، وصارت الضمة علما لهذا الحرف.

وفي أسرار العربية [7] نجد التعليلين:

- بنيا على أقوى الحركات وهى الضمة تعويضا عن المحذوف.
- بنوهما على الضم لأن النصب والجر يدخلانهما نحو جئت قبلك ومن قبلك وأما الرفع فلا يدخلهما ألبتة، فلو بنوهما على الفتح أو الكسر لالتبست حركة الإعراب بحركة البناء.

---

(١) أسرار العربية صـ ٣١
(٢) شرح المفصل ٨٥/٤
(٣) شرح الجمل ٣٣٥/٢
(٤) المقتضب ١٧٤/٣
(٥) شرح الجمل ٣٣٦/٢
(٦) المقتصد ١٤٦/١
(٧) أسرار العربية ، صـ ٣١

وذكـــر ابن يعيش الوجهين السابقين من التعليل وزاد ثالثا حيث قال[1]: "وقيل بنيت على الضم لشبهها بالمنادى المفرد من نحو: يا زيد، ووجه الشبه بينهما أن المنادى متى نكر أو أضيف أعرب نحو قوله:

(أدارا بحزوى هجت للعين عبرة) [2]

وقولـــه تعـــالى: ﴿ يَا حَسْرَةً عَلَى الْعِبَادِ ﴾[3] وإذا أفرد معرفة بني..."

أقـــول" وفـــى كـــتاب ســـيبويه نجـــد الخلـــيل قد شبه المنادى بقبل وبعد.[4]

---

(١) شرح المفصل ٨٦/٤

(٢) هذا صدر بيت عجزه (فماء الهوى يرفض أو يترقرق) وهو لذى الرمة غيلان ، (الديوان صـ ٢٨٩) وهو من شواهد الكتاب ١٩٩/٢ هارون وقد نسبه إلى ذى الرمة، وصدره من شواهد ابن يعيش ٨٦/٤

(٣) من الآية ٣٠ من سورة يس.

(٤) كتاب سيبويه ١٩٩/٢ هارون

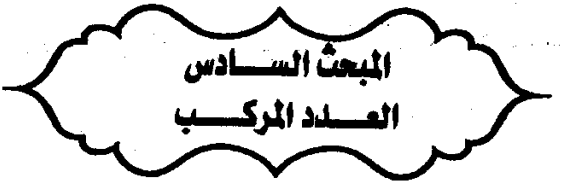

والمراد به [1] ما ركب تركيب المزج من الأعداد، وهو الأحد عشر والإحدى عشرة إلى التسعة عشر والتسع عشرة، تقول جاءنى أحد عشر، ورأيت أحد عشر، ومررت بأحد عشر، ببناء الجزأين على الفتح، وكذلك القول فى الباقي إلا (اثنى عشر) و (اثنتى عشرة) فإن الجزء الأول منهما معرب إعراب المثنى.

وبناء النيف والعقد بعد التركيب على الفتح لتعادل خفته ثقل التركيب، أما بناء الكلمة الأولى فلأنها نزلت منزلة صدر الكلمة من عجزها، وأما بناء الثانية فلتضمنها حرف العطف وقيل لوقوعها موقع التنوين [2].

وفي المرتجل نجد توضيحا لمعنى البناء العارض في المركب العددي، يقول ابن الخشاب[3]:

«والاسم المركب مع غيره والاسم المركب مع غيره كخمسة عشر وستة عشر وما أشبهها، هذه الأسماء إذا أفردت معربة كقولك خمسة وستة وعشرة»

---

(١) شرح شذور الذهب ـ صـ ٧٢
(٢) التصريح ٢٧٣/٢ وينظر: المقتضب ٢٩/٤
(٣) المرتجل ـ صـ ١١

وهو يبين فائدة هذا التركيب فيقول [1]: "وفائدة التركيب أنك إذا قلت أعطيت بهذا الثوب خمسة وعشرة، جاز أن يتوهم السامع أنهما صفقتان، وأنك أعطيت به تارة خمسة وتارة عشرة، فإذا ركبت زال هذا الاحتمال"

إلى أن يقول [2]: "فالبناء في الاسمين المركبين في العدد وغيره أيضاً عارض لأنهما إذا فُكَّا عادا معربين"

ويقول سيبويه- رحمه الله- [3]: "فإذا جاوز المذكر العشرة فزاد عليها واحدا قلت أحد عشر.... وهما حرفان جعلا اسما واحدا"

ويقول أيضا [4]: "وإن جاوز المؤنث العشر فزاد واحدا قلت إحدى عشرة.... وهما حرفان جعلا اسما واحدا"

وفي تعليل بنائه على حركة يقول ابن يعيش [5] : وبنى على حركة لأن له أصلا في التمكن فعوض من تمكنه تمييزاً له على ما بنى ولا أصل له في التمكن نحو من وكم.

وهو يعلل لكون حركة البناء فتحة فيقول [6] : وفتح طلبا للخفة، إذْ ليس الغرض من تحريكه إلا تمييزه على ما بنى على السكون، وبالفتحة نصل إلى هذا الغرض فلم يكن بنا حاجة إلى تكلف ما هو أثقل منها.

---

(١) السابق ـ صـ ١١
(٢) السابق ـ الصفحة نفسها
(٣) كتاب سيبويه ٥٥٧/٣ هارون ، وينظر المقتضب ١١٣/٤
(٤) السابق
(٥) شرح المفصل ١١٣/٤
(٦) السابق.

ومما يؤكد أن اسمى العدد حين ركبا صارا بمنزلة اسم واحد أن من العرب من يسكن العين فى (أحد عشر) إلى تسعة عشر، وذلك أنهم لما ركبوا الاسمين اسما واحدا توالى فى (أحد عشر) ستة متحركات، وفى (ثلاثة عشر) و (خمسة عشر) خمسة متحركات، ولا يتوالى فى كلمة أكثر من ثلاث حركات إلا أن يكون مخففاً من غيره فيجتمع فيه أربع متحركات نحو: عَلَبط وهَدَبِد ، وأصلهما علابط وهدابد[1] فحذفت الألف تخفيفا.... فلما اجتمع فى (أحد عشر) ستة متحركات، وفى (خمسة عشر) خمسة متحركات، أسكنوا الحرف الذى بتحريكه يكون الخروج عن منهاج الأسماء وطريقها"[2]

وكما سبق فإنه يستثنى من بناء الجزأين (اثنا عشر) و (اثنتا عشرة).

يقول سيبويه -رحمه الله- فى باب الألقاب [3] : وأما اثنا عشر فزعم الخليل أنه لا يغير عن حاله قبل التسمية، وليس بمنزلة خمسة عشر وذلك أن الإعراب يقع على الصدر، فيصير (اثنا) فى الرفع و (اثنى) فى النصب والجر، و (عشر) بمنزلة النون.

وفي باب آخر يقول [4] : فإن زاد المذكر واحدا على (أحد عشر) قلت: له اثنا عشر، وإن له اثنى عشر، لم تغير الاثنين عن حالهما إذا

---

(١) عَلَبط : بمعنى الغليظ من اللبن وغيره، وهَدَبِد: اللبن الخاثر جدا، وهما بضم الأول وفتح الثاني وكسر الثالث ، مقصورا من عَلابط وهدابد، وليسا من أبنية الرباعي لأنه لا يتوالى فى كلامهم أربع متحركات فى كلمة. (شرح الشافية للرضى ٤٩/١)

(٢) شرح المفصل لابن يعيش – ١١٣/٤

(٣) الكتاب ٣٠٧/٣ هارون

(٤) في باب الأسماء التى توقع على عدة المؤنث والمذكر.
(ينظر الكتاب ٥٥٨/٣ هارون)

ثنيت الواحد ، غير أنك حذفت النون لأن (عشر) بمنزلة النون والحرف الذى قبل النون من الاثنين حرف إعراب، وليس كخمسة عشر.

ومن كلام المبرد فى ذلك [1] : فلما كان إعرابه كإعراب (رجلين) و(مسلمين) لم يجز أن يجعل مع غيره اسما واحدا.

مسألة:

إذا أضيف العدد المركب أو اقترن بأل فهل يبقى على بنائه؟

وجواب ذلك فى قول سيبويه[2]: واعلم أن العرب تدع (خمسة عشر) في الإضافة والألف واللام على حال واحدة، كما تقول: اضرب أيهم أفضل، وكالآن، وذلك لكثرتها فى الكلام وأنها نكرة فلا تغير، ومن العرب من يقول: خمسة عشرك، وهى لغة ردئية.

ويشرح المبرد المسألة بأوضح من ذلك فيقول [3]: واعلم أن القياس وأكثر كلام العرب أن تقول: هذه أربعة عشرك وخمسة عشرك، فتدعه مفتوحا، على قولك: هذه أربعة عشر، وخمسة عشر.

وقوم من العرب يقولون: هذه أربعة عشرك، ومررت بأربعة عشرك، وهم قليل، وله وُجيْهٌ فى القياس، وهو أن ترده بالإضافة إلى الإعراب، كما أنك تقول: ذهب أمس بما فيه، وذهب أمسك بما فيه، وتقول: جئت من قبل يا فتى، فإذا أضفت قلت: من قبلك، فهذا مذهبهم، وإنما كان القياس المذهب الأول لأن (خمسة عشر) نكرة، وما لم ترده النكرة إلى أصله لم ترده الإضافة، أما (أمس) و (قبل) فمعارف، ولو جعلتهم نكرات لرجعن إلى الإعراب كما رجعن إليه فى الإضافة واللام.

---

(١) المقتضب ١٦٠/٢

(٢) كتاب سيبويه ٢٩٨/٣ ـ ٢٩٩ هارون

(٣) المقتضب ١٧٧/٢

وفـــى موضـــع آخر من المقتضب يقول [1]: وكان الأخفش يجيز فـــيه الإضافة وهو عدد ويعربه، فأما الإضافة فجيدة، وأما الإعراب فيه فـــردئ، لأن ما أعرب مضافا أعرب نكرة، فترك الإعراب له نكرة مخرج له من الإعراب مضافا.

ويذكـــر ابـــن يعيش حجة الأخفش في إعراب العدد المركب إذا أضيف والرد عليه فيقول [2]:

وكان – أى الأخفش – يحتج بأن (خمسة عشر) في تقدير تنوين ولذلـــك عمل فى مميزه، فمتى أضفته إلى مالكه لم يصلح تقدير التنوين لمعاقـــبة التنويـــن الإضافة، فصار بمنزلة اسم لا ينصرف، فإذا أضيف انصرف وأعرب.

وهـــذا الاعـــتلال فاسد لأن تقدير التنوين فيه لم يكن سبب بنائه حتى يعرب عند زواله، إنما البناء لتضمنه حرف العطف، وذلك باقٍ بعد الإضافة كما كان قبلها.

ثم ما ذكره – أى الأخفش – منتقض بدخول الألف واللام فإنه لا يعرب لذلك، كما يعرب بالإضافة، ولا فرق بينهما فى معاقبة التنوين.

---

(١) المقتضب ٣٠/٤

(٢) شرح المفصل ١١٤/٤

مسألة:

إذا سمى رجل بخمسة عشر ونحوه فما حكمه ؟

والجواب أن فيه وجهين [1]:

أحدهما : أن تعربه فتضم الراء فى الرفع وتفتحها فى النصب والجر، وتجريه مجرى اسم لا ينصرف نحو بعلبك ومعد يكرب، لزوال معنى العطف وعلى هذا إذا أضفته صرفته، ودخله الجر نحو: جاء خمسة عشرك ورأيت خمسة عشرك، ومررت بخمسة عشرك.

والوجه الثاني: أن تبنيه بعد التسمية لأن التركيب والبناء وقع قبل التسمية، فلما سميت بهما حكيت حالهما قبل التسمية.

(١) شرح المفصل لابن يعيش ـ ١١٤/٤

المبحث السابع
المركب تركيب مزج من الظروف والأحوال

أما الظروف فهي :

إما زمانية نحو قولهم: فلان يأتينا صباح مساء، والأصل: صباحاً ومساءً، أى: في كل صباح ومساء، فحُذف العاطف وركّبَ الظرفان – قصدا للتخفيف – تركيب (خمسة عشر)، ومن ذلك قول الشاعر:

ومن لا يصرف الواشين عنه ** صباحَ مساءَ يبغوه خبالا[1]

وتقول: فلانٌ يأتينا يومَ يومَ، أى يوماً فيوما، أى: كل يوم.

ومن ذلك قول الشاعر:

آتٍ الرزق يومَ يومَ فأجملْ ** طلباً وابغ للقيامة زادا[2]

ولو أضفت فقلت: صباح مساءٍ، لجاز، أى: صباحا ذا مساءٍ، فلذلك أضفته إليه لما بينهما من المناسبة.

وأما ظروف المكان فنحو قولك: سهلت الهمزة بينَ بينَ، وأصله: بينها وبين حركة حرفها، فحذف ما أضيف إليه (بين) الأولى و (بين) الثانية، وحذف العاطف، وركب الظرفان.

---

(١) البيت من شواهد شذور الذهب صـ ٧٢ الشاهد رقم ٢٠، قال الشيخ محى الدين – رحمه الله -: "لم أجد أحدا نسب هذا الشاهد إلى قائل معين ولم أعثر له على سوابق أو لواحق تتصل به" وهو من شواهد الهمع ١٤١/٣ غير منسوب أيضا، وينظر الدرر اللوامع ٨٢/٣ ، ورواية الهمع (يضنوه) بدل (يبغوه).

(٢) البيت من شواهد شذور الذهب صـ ٧٣ الشاهد رقم ٢١ ، وعلق عليه الشيخ محى الدين – رحمه الله – بمثل ما علق على سابقه، وهو من شواهد الهمع ١٤١/٣ غير منسوب أيضا، وينظر الدرر ٨٢/٣

قال الشاعر: نحمى حقيقتنا وبعض القوم يسقط بين بينا [1]

والأصل: بين هؤلاء وبين هؤلاء، فأزيلت الإضافة ورُكب الاسمان تركيب (خمسة عشر)، وهذان الظرفان صارا ظرفا واحدا في موضع نصب على الحال، إذ المراد: وبعض القوم يسقط وسطا.[2]

وأما الأحوال فنحو قولهم: فلان جارى بيت بيت، وأصله: بيتاً لبيت، أى ملاصقا، فحذف الجارّ وهو اللام ورُكب الاسمان [3].

ويقول سيبويه – رحمه الله – [4]: وأما يوم يوم وصباح مساء وبيت بيت وبين بين، فإن العرب تختلف في ذلك: يجعله بعضهم بمنزلة اسم واحد، وبعضهم يضيف الأول إلى الآخر ولا يجعله اسما واحدا، ولا يجعلون شيئا من هذه الأسماء بمنزلة اسم واحد إلا فى حال الظرف والحال.

أقول : فهذا بناء عارض فى هذه الحالة الخاصة والأصل الإعراب.

ويقول سيبويه فى موضع آخر [5] : والآخر من هذه الأسماء فى موضع جر، وجُعل لفظه كلفظ الواحد، وهما اسمان أحدهما مضاف إلى الآخر، وزعم يونس – وهو رأيه – أن أبا عمرو كان يجعل لفظه كلفظ الواحد، إذا كان شئ منه ظرفا أو حالا.

---

(١) هذا البيت استشهد الزمخشري في المفصل صـ ١٧٧ بعجزه، واستشهد به كاملا ابن يعيش في شرحه ١١٧/٤ وقد نسبه إلى عبيد بن الأبرص، وهو من شواهد الشذور صـ ٧٤ ، والهمع ٢٠٤/٣، وروايته فى الدرر اللوامع ١٢٢/٣ : به نحمى حقيقتنا جميعا ** وبعض القوم....الخ

(٢) شرح الشذور صـ ٧٤ ـ ٧٥

(٣) السابق صـ ٧٥ وينظر المقتضب ٣٠/٤ وابن يعيش ١١٧/٤

(٤) كتاب سيبويه ٣٠٢/٣ ـ ٣٠٣

(٥) السابق ٣٠٣/٣

وقال الفرزدق:

ولولا يومُ يومٍ ما أردنا ** جَزَاءك والقروضُ لها جزاء [1]

فالأصل في هذا والقياس الإضافة.

أقول: وبيت الفرزدق شاهد الإضافة.

ومـــن عبارات سيبويه أيضاً [2]: وجعل لفظهن فى ذلك الموضع كلفـظ (خمســة عشر)، ولم يبن ذلك البناء في غير هذا الموضع، وهذا قول جميع من تثق بعلمه وروايته من العرب، ولا أعلمه إلا قول الخليل.

ويقــول ابــن يعيش [3] : فإن دخل على جميع ذلك حرف جر لم يكــن إلا مضافا مخفوضاً وبطل البناء، نحو آتيك فى كل صباح ومساء لأنــه بدخول حرف الجر خرج عن باب الظروف وتمكن في الاسمية فلم يُبن لأن هذه الأسماء إنما تبنى إذا كانت حالا أو ظرفا.

ويقــول ابــن هشــام [4] : وإذا أخرجت شيئا من تلك الظروف والأحوال عن الظرفية والحالية تعينت الإضافة وامتنع التركيب.

ومــن أمثلة المركب الذى هو حال [5] قولهم : لقيته كفّةَ كفّةَ ، إذا فاجأته، وهما اسمان رُكبا اسما واحدا، وبُنيا على الفتح بناء (خمسة

---

(١) هكذا نسب سيبويه هذا البيت إلى الفرزدق وهو في ديوانه ط الصاوى ٩/١، كما استشهد به الرضى في شرح الكافية ٢٢٨/٣ ، وأورده البغدادي في الخزانة ٣/ ٢٠٨ ـ ٢٠٩ ، واستشهد به ابن هشام في شرح الشذور صـ ٧٦

(٢) كتاب سيبويه ٣٠٣/٣

(٣) شرح المفصل لابن يعيش ١١٨/٤

(٤) شرح الشذور ـ صـ ٧٦

(٥) ابن يعيش ١١٦/٤ ، وينظر الكتاب ٣٠٤/٣ ، والمقتضب ٣٠/٤ ، ٨٤/٣

عشـــر)، والأصل: كفّة وكفّة، أى: كفة منه وكفة منى، ويجوز أن يكون الأصل: كفّة على كفّة، أو كفّة عن كفّة، وذلك أن المتلاقيين إذا تلاقيا فقد كـــفّ كـــل واحد منهما صاحبه عن مجاووزته إلى غيره وقت التقائهما، فكفـــة وكفـــة مصدران فى موضع الصفة وموضعهما نصب على الحال، كـــأنك قلتك لقيته متكافّين مثل قولك: لقيته قائمين، تريد حالاً منك وحالا منه.

ومـــن الـــذى هو حال أيضا (صَحْرة بَحْرة) في قولهم [1]: لقيته صـــحرة بحـــرة، أى: لـــيس بيني وبينه ساتر، وهما مركبان، والتقدير: صـــحرة وبحـــرة، فحذفت الواو وتضمن الكلام معناها فبني لذلك، وفُتح للخفـــة، وموضـــعهما حـــال، والـــتقدير: لقيـــته بارزا، واشتقاقهما من الصـــحراء والبحر، وصحرة وبحره مصدران، أى: ذوى صحرة وبحرة، أى ذوى انكشاف واتساع.

(١) ابن يعيش ١١٧/٤

المبحث الثامن
الفعل المضارع إذا اتصلت به إحدى النونين
النسوة أو التوكيد

وإنما يعد هذا البناء العارض إذا قلنا إن الأصل في المضارع الإعراب، وقد وجدت هذا عند إمام كبير من أئمة النحاة، معدود في البغداديين الذين غلبت عليهم النزعة البصرية ألا وهو ابن السراج[1]، وذلك حيث يقول فى كتابه (الأصول) في باب الأفعال المبنية [2] : الأفعال التي تبنى على ضربين: فعل أصله البناء فهو على بنائه لا يزول عنه، وفعل أصله الإعراب فأدخل عليه حرف للتأكيد فبنى معه، فأما الضرب الأول فقد تقدم ذكره، وهو الفعل الماضى وفعل الأمر، وأما الضرب الثاني فهم الفعل الذى أصله الإعراب....

وجاء فى كتاب التبيين[3]: وقال بعض الكوفيين المضارع أصل في الإعراب أيضاً.

وحتى على المذهب البصري الذى يرى أصحابه أن الأصل فى الأفعال البناء، وأن المضارع إنما أعرب لشبهه بالأسماء [4] نجد أن وجوه الشبه تتعدد حتى تصل إلى خمسة أوجه ذكرها أبو البركات

---

(١) ينظر : نشأة النحو ـ صـ ١٧٣ ـ ١٧٤

(٢) الأصول ١٩٩/٢

(٣) التبيين ـ صـ ١٥٣

(٤) الإيضاح فى علل النحو للزجاجي ـ صـ ٧٧ ، وذكر أن هذا قول الخليل وسيبويه وجميع البصريين.

الأنباري [1] وملخصها:

١- أنه - أى المضارع - يكون شائعا فيتخصص، كما أن الاسم يكون شائعا فيتخصص.

٢- أنه يدخل عليه لام الابتداء كما تدخل على الاسم.

٣- أن هـذا الفعل يشترك فيه الحال والاستقبال فأشبه الأسماء المشتركة.

٤- أنه يكون صفة كما يكون الاسم كذلك.

٥- أن الفعـل المضـارع يجـرى على اسم الفاعل فى حركاته وسكونه.

أقـول: وتعـدد وجود الشبه يجعل الشبه قويا في نفسه قويا فى أثره، يدرك هذا من يقرأ قول ابن يعيش [2] : فإن قلت: هن يضربن كان الفعـل فـى محل رفع، وإذا قلت لن يضربن، كان فى موضع نصب وإذا قلت: لم يضربن ، كان فى محل جزم، وذلك لأن موجب الإعراب موجود، وذلـك لأن المضـارعة قائمـة، وإنمـا وجد مانع منه فحكم على فعله بالإعـراب، فهو يقرر هنا تأصل الإعراب في المضارع، وينبغى أن يلفت النـظر قولـه: "موجب الإعراب موجود" فالإعراب واجب وليس جائزا، ولـيس موضع خلاف بين النحويين، فى حين أن بناءه على السكون مع نـون النسـوة، أو الفـتح مـع نـون التوكـيد لم يكن موضع إجماع من النحويين.

---

(١) أسرار العربية ـ صـ ٢٥ ـ ٢٦

(٢) شرح المفصل ٧/١٠

فأمـــا بـــناؤه على السكون مع نون النسوة، وعلى الرغم من أن ســـيبويه قـــد نـــص عليه[1] وعلى الرغم من أنه مذهب الجمهور وأكثر النحويـــين المتقدميـــن والمتأخريـــن[2] حـــتى أن ابن مالك لم يذكر فيه خلافـــا[3] ، لكـــن الأمـــر ليس كذلك[4]، فقد قال بإعرابه فى هذه الحالة جماعـــة مـــنهم ابن درستويه[5]، والسهيلي[6]، وابن طلحة[7] ، وعللوه بأنـــه قـــد استحق الإعراب فلا يعدم إلا لعدم موجبه، وبقاءُ موجبه دليلٌ على بقائه، فهو مقدر فى الحرف الذى كان فيه ظاهراً[8].

وأما بناؤه على افتح مع نون التوكيد ففيه ثلاثة مذاهب[9]:

- البـــناء مطلقـــا وهو مذهب المبرد فى المقتضب[10] ، وأبى على فى الإيضاح [11]، ونسبه فى التذييل [12] ، إلى الأخفش وفـــى الارتشـــاف [13] ، إلـــى الـــزجاجى وذلك سواء أكان المضـــارع ممـــا اتصل به ألف الاثنين أو واو الجمع أو ياء

---

(١) كتاب سيبويه ٢٠/١ هارون
(٢) التذييل والتكميل ١٢٩/١
(٣) شرح التسهيل ٣٧/١ ، لكننى لم أجده قد نص على أن بناءه بلا خلاف كما توهم عبارة أبى حيان فى التذييل ٢٨/١
(٤) الارتشاف ٦٧٤/٢
(٥) شرح ابن عقيل على الألفية ٣٨/١ ، والأشمونى ٦١/١ ـ ٦٢
(٦) نتائج الفكر صـ ١١١
(٧) الأشمونى ٦٢/١
(٨) الهمع ٥٥/١ ط الكويت
(٩) التذييل والتكميل ١٢٦/١ ، الارتشاف ٦٦٢/٢ ، ٦٧٤
(١٠) المقتطب ١٩/٣ ـ ٢٢ ، ومن كلامه: فإذا ثنيت أو جمعت فإن نظير الفتح فى الواحد حنف النون مما ذكرت لك تقول للمرأة: هل تضربن إلخ ، المقتطب ٢١/٣
(١١) المقتصد ١١٣١/٢ ، ومتن الإيضاح فى المقتصد ١١٣٢/٢
(١٢) التذييل ١٢٦/١ ، وينظر ابن عقيل ٣٢/١
(١٣) الارتشاف ٦٦٢/٢

المخاطبة ، أم لم يتصل به شئ من ذلك.

- الإعراب مطلقا وهو مذهب بعض النحويين [1] .
- التفصيل بين أن تتصل بالفعل فيكون مبنيا – النون ، أو لا تتصل به يحجز الضمير بينهما فيبقى على إعرابه وهو المشهور.

أقول : وهذا الخلاف فى حد ذاته يدل على طبيعة هذا البناء فى موضعيه، ويكفى أن القول بالإعراب أحد المذاهب فيه، فليس ببعيد أن يقال أنه بناء قريب الشبه بالإعراب.

والنحويون يعللون لهذا البناء فى الحالتين:

فأما بناؤه على السكون مع نون النسوة فقد ذكروا ثلاث علل[2]:

- الحمل على الماضى المتصل بها ، أقول: وهذا ما ذكره سيبويه [3].
- ونقصان شبهه بالاسم لأن النون من خصائص الأفعال.
- وتركبه معها لأن الفاعل كالجزء من فعله.

وأما بناؤه على الفتح مع نون التوكيد إن باشرته على المذهب الراجح المشهور فلتركبه معها وتنزله منزلة صدر المركب من عجزه.[4]

(١) التذييل ١٢٧/١ ، وذكر محققه فى التعليق رقم (٢) أن ابن الخباز ذكر فى النهاية صـ ٢٣٠ أن ابن الدهان في كتابه (الغرة) قد ذهب إلى ذلك.
(٢) ينظر : الهمع ٥٥/١ ط الكويت
(٣) كتاب سيبويه ٢٠/١ هارون
(٤) الهمع ٥٥/١

تتمـــة:
في المضاف إلى ياء المتكلم نحو غلامى وبيتي.

والقــول بأنـــه مبــنى مذهب جماعة من النحاة [1] منهم الشيخ عبدالقاهر الجرجانى حيث قال فى تحليل قولهم: "ضربى العبد مسيئا":

فضــربي : مبتدأ ، بمنزلة أن تقول: ضَرْبَ زيد، إلا أن الإعراب لا يظهــر فــى لفظــه لكونـــه مبنيا على الكسر لأجل ياء المتكلم، وزيد مفعــول بـــه[2]

ومـــن القائلين بذلك أيضا ابن الخشاب حيث قال [3] : والعارض بــناؤه نحو المضاف إلى ياء المتكلم فى قوله: غلامى وداري وصاحبي، فغُــلام ودار وصـــاحب أسماء متمكنة معربة بأتمّ الإعراب، لم تشبه فعلا ولا حرفا ولا جَرَتْ مجْراهما، ولا تضمنت معنييهما، فلما أضيفت إلى ياء المتكلم، وياء المتكلم اسم مضمر مجرور، والمجرور من الضمائر يكون متصـــلا أبدا، لا منفصلا، وهى اسم على حرف تستعمل ساكنه ومتحركة – كسروا لها آخر الاسم المضاف إليها لتتمكن وتثبت على صورتها ولا تتغير.

إلى أن يقول [4]:

فعدلوا – لما ذكرناه – إلى أن كسروا لها آخر المضاف إليها فى كل الأحوال لتثبت ولا تتغير، فكان الكسر في آخر الاسم المضاف إلى ياء

---

(١) الارتشاف ١٨٤٧/٤
(٢) المقتصد ٢٤٠/١
(٣) المرتجل ـ صـ ١٠٧
(٤) السابق ـ صـ ١٠٨

المتكلم حكما من أحكام البناء عارضا فيه بدليل أنه إذا لم يضف هذا الاسم إلى هذه الياء عاد إل ما يستحقه من الإعراب والتمكن.

ويقول فى موضع ثالث [1] : والكسرة في آخر الاسم المضاف إلى ياء المتكلم كسرة بناء عارض.

كما وصف ابن يعيش القول بأن الكسرة كسرة بناء بأنه أقيس[2]

وها هو نحوى آخر يقول [3] : المضاف الصحيح ونحوه إلى المتكلم مبنى مكسور أما البناء فلإضافته إلى المبنى، ولأنه لو أعرب مع حركة الياء لانقلبت ألفا فى النصب، أو مع سكونها لانقلبت واوا فى الرفع، وأما الكسر فلأن الإعراب تعذر فى المضاف إليه فنقل صورته إلى المضاف كإذ، ولأن الخروج من الكسر إلى الياء أسهل، ولاستلزم الضم والفتح انقلاب الياء ساكنة واوا ، ومتحركة ألفا.

ويبين ابن يعيش الحجة فى القول بأن كسرة المضاف إلى ياء المتكلم كسرة بناء فيقول[4]: لأنها لم تحدث بعامل وإنما حدوثها عن علة وهو وقوع ياء النفس بعدها، ولذلك لا تختلف باختلاف العوامل، ألا تراك تقول: جاء غلامي، ورأيت غلامى، ومررت بغلامي، فتختلف العوامل فى أوله ولا تختلف حركة حرف الإعراب بل لزم الكسر البته مع إمكان الحركة.

---

(١) المرتجل صـ ١٠٩

(٢) شرح المفصل ٣٢/٣

(٣) الإرشاد صـ ٣٤٤ ومؤلفه هو : شمس الدين محمد بن أحمد بن عبداللطيف القرشي الكبشي مدرس النظامية ببغداد عاش في الفترة من ٦١٥ ـ ٦٩٥ هـ ، ينظر قسم الدراسة من الكتاب صـ ١١

(٤) ابن يعيش ٣٢/٣

لكـــن هـــذه الكسرة وإن كانت بناء فهي عارضة في الاسم لوقوع الـــياء بعدها وليست الحركة فيها كالحركة في المبنى بمشابهة الحروف أو تضمن معناها.

فهـــذا البناء يقترب في طبيعته من الإعراب من حيث عدم اللزوم، هذا مع أنّ الإضافة إلى مبنى لا توجب البناء وإلا لاطرد عملا بالموجب[1].

أى أنه كان يجب أن يبنى المضاف فى نحو: كتابك وقلمه، ولم يقل بذلـــك أحد، ولذلك كان القول بأن المضاف إلى ياء المتكلم معرب بحركات مقـــدرة هو مذهب الجمهور والمحققين، يقول ابن الحاجب[2]: وهذا الاسم عـــند المحققين معرب، لأن الإضافة إلى مبنى لا توجب البناء، ولا تجوزه إلا فـــى الظـــروف وما أجرى مجراها كمثل وغير، فوجب أن يكون معربا على أصله، إلا أن إعرابه تقديري لتعذر اللفظي واستثقاله.

وفي الارتشاف [3] أن هذا مذهب الجمهور، وأيضا في الأشمونى[4] ويقـــول الســـيوطي فـــي شرح الألفية [5]: الصحيح أنه معرب خلافا لابن الخشاب والجرجانى في قولهما إنه مبنى.

علـــى أن هـــناك مذهـــبا ثالثا يقول أصحابه: إن المضاف إلى ياء المـــتكلم لا معـــرب ولا مبـــنى، ورأس هـــؤلاء ابـــن جنى حيث يقول فى الخصائص [6]:

بـــاب فـــى الحكم يقف بين الحكمين: هذا فصل موجود في العربية

---

(١) الإرشاد ـ صـ ٣٤٤

(٢) الإيضاح شرح المفصل ٤٣١/١

(٣) الإرتشاف ١٨٤٧/٤

(٤) الأشمونى ٢٨٣/٢ بحاشية الصبان

(٥) البهجة المرضية صـ ٣٣٥

(٦) الخصائص ٣٥٦/٢

لفظـا، وقد أعطته مقادا عليه وقياسا، وذلك نحو كسرة ما قبل ياء المتكلم فى نحو غلامى وصاحبى، فهذه الحركة لا إعراب ولا بناء، أما كونها غير إعـراب فـلأن الاسم يكون مرفوعا ومنصوبا وهى فيه، نحو: هذا غلامى ورأيـت صـاحبى، وليس بين الكسر وبين الرفع والنصب فى هذا ونحوه نسـبة ولا مقاربة، وأما كونها غير بناء فلأن الكلمة معربة متمكنة فليست الحـركة إذن فـى آخرها بناء، ألا ترى أن (غلامى) فى التمكن واستحقاق الإعراب كـ (غلامك) و (غلامهم) و(غلامها).

أقـول: ومن يتأمل هذا القول يجده متحققا فى كل ما هو مبنى بناء عارضـا، لأن الحركة فيه بنائية، والكلمة فى أصلها متمكنة معربة، إلا أن هـناك فرقا بين بعض صور هذا البناء وبعضها الآخر فى أن حركة البناء هـنا ارتبطـت بمؤثر لاحق وهو ياء المتكلم، أما حركة البناء فى اسم (لا) النافية للجنس مثلا، أو فى المنادى المفرد العلم فقد ارتبطت بمؤثر سابق، وانظـر إلـى براعة ابن جنى حيث جعل عنوان هذا الكلام (باب فى الحكم يقـف بيـن الحكميـن) [1] أقول: وكأن من يقول بأن كسرة المضاف لياء المـتكلم بنائـية لا يرى وجود أنواع أخرى من الحركات سوى الإعرابية والبنائـية، مـع أن النحويين يعرفون[2] حركة الاتباع وحركة التخلص من التقاء الساكنين وحركة النقل وحركة الحكاية، كما يعرفون حركة المناسبة الـتى منها كسرة غلامى وصاحبى، فحركة الإعراب مقدرة من أجل انشغال المحل بحركة المناسبة.

وهـناك مذهب رابع يتفق مع مذهب الجمهور فى أن المضاف إلى يـاء المتكلم معرب، إلا أنه يختلف معهم فى تفاصيل هذا الإعراب، وأعنى

---

(١) الخصائص ٣٥٦/٢.

(٢) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٥٣/١ (متن التسهيل) والتذييل ١٩٨/١.

بذلك ما ذهب إليه ابن مالك [1] رحمه الله من أن المضاف إلى ياء المتكلم ظاهر الحركة الإعرابية حالة الجر، مقدرة فيه حالة الرفع والنصب فهو وإن اتفق مع الجمهور والمحققين فى أنه معرب، إلى أنه يختلف معهم فى حالة الجر حيث يذهب إلى أن علامة جره الكسرة الظاهرة لا المقدرة، وقد علق أبو حيان [2] على ذلك بقوله: ولا أعرف له سلفا فى هذا المذهب.

أقول لكننى وجدت ابن الحاجب فى شرح المفصل يشير إلى هذا الرأى حيث يقول:[3] والكسر فى قولك مررت بغلامى فى أصح القولين أنها كسرة لأجل الياء لا كسرة إعراب، والدليل على ذلك أنها ثابتة قبل التركيب لو عدت فقلت: غلامى، ثوبى، لكانت ثابتة وإذا وجب ثبوتها قبل الإعراب فهى هى بعد ذلك ووجب أن تحكم بأنها ليست للإعراب.

فهذا صريح فى أن هناك من قال بقول ابن مالك من قبل، وليس كما قال أبو حيان إنه لا سلف له فيه.

(١) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٢٧٩/٣، والمساعد ٣٧٤/٢، وشفاء العليل ٧٢٨/٢.
(٢) الارتشاف ١٨٤٧/٤.
(٣) الإيضاح شرح المفصل ٤٣١/١

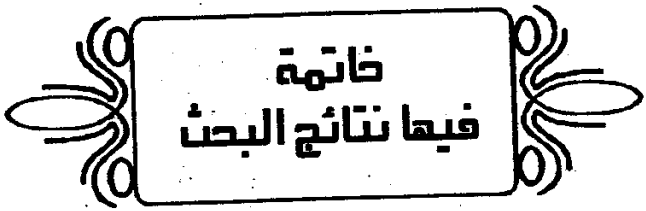

١- الإعراب ما كان عن عامل، والبناء ما كان عن علة.

٢- اختلف النحويون فى تحديد أسباب البناء وأجودهم عبارة فى ذلك هو الزمخشرى.

٣- ميّز النحويون بين نوعين من البناء: أصلى وعارض.

٤- ذكروا أن من بين أسباب البناء على الحركة أن يكون البناء عارضا.

٥- ينقسم المبنى بناء عارضا قسمين:

أ- ما يرتبط بناؤه بموقع إعرابى معين.

ب-ما يرتبط بناؤه باستعمال خاص تتوارد عليه المواقع الإعرابية المختلفة.

٦- المبنيات بناء عارضا تحمل أسباب بنائها على نحو ما يكون فى المبنيات بناء أصليا.

٧- البناء العارض فى طبيعته ليس فى قوة البناء الأصلى، وذلك لسببين:

أ- أن من المبنى بناء عارضا ما اختلف فى بنائه، فذهب بعض النحويين إلى أنه معرب كاسم (لا) النافية للجنس المفرد، والمنادى المفرد المعرفة.

ب-أن من المبنى بناء عارضا ما هو جائز البناء، أى إنه يجوز فيه الإعراب وقد يترجح، وذلك كما فى الظروف المبهمة المحمولة على إذْ وإذا فى بعض المواضع.

٨- تقترب المسافة بين البناء العارض والإعراب فى بعض المواضع حيث تعامل حركة البناء العارض معاملة الحركة الإعرابية وذلك كما فى نعت اسم (لا) المفرد بنعت مفرد متصل به

٩- بناء الفعل المضارع مع أحد النونين هو بناء عارض، إما على رأى من يقول إن الأصل فيه الإعراب، وإما لقوة سبب الإعراب فيه بتعدد وجوه شبهه باسم الفاعل، وذلك على رأى من يقول إن الأصل فيه البناء.

١٠- القول بأن المضاف إلى ياء المتكلم مبنى مرجوح وهو خلاف المشهور وعلى القول به فهو من البناء العارض.

١- إتحـــاف فضـــلاء البشر فى القراءات الأربع عشر تأليف الشيخ أحمـــد بـــن محمد بن أحمد الدمياطى الشهير بالبناء ت ١١١٧ هـــ- رواه وصـــححه وعلق عليه: على محمد الضباع- ملتزم الطـــبع والنشر عبدالحميد أحمد حنفى بشارع المشهد الحسينى سنة ١٣٥٩هـ.

٢- الإرشـــاد إلى علم الإعراب لشمس الدين الكيشى تحقيق ودراسة د. عبدالله البركاتى وزميله ط جامعة أم القرى سنة ١٤١٠هـ.

٣- ارتشـــاف الضرب من لسان العرب لأبى حيان الأندلسى، تحقيق وشـــرح د. رجب عثمان محمد، مراجعة د. رمضان عبدالتواب، ط أولى ١٤١٨هـ-١٩٩٨م مطبعة المدنى.

٤- أســـرار العربـــية لأبـــى الـــبركات الأنبارى بتحقيق محمد بهجة البيطار، مطبعة الترقى بدمشق ١٤٧٧هـ-١٩٥٧م.

٥- الأصـــول فـــى النحو لابن السراج تحقيق د. عبدالحسين الفتلى، ط أولى ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م مؤسسة الرسالة.

٦- إعـــراب القرآن لأبى جعفر النحاس ت ٣٣٨هـ تحقيق د. زهير غـــازى زاهـــد - عالم الكتب - مكتبة النهضة العربية ط ثانية ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

٧- أمـــالى ابـــن الشجرى تحقيق ودراسة د. محمود محمد الطناحى ط أولى ١٤١٣ هـ-١٩٩٢م مطبعة المدنى.
٨- الإنصـــاف فـــى مســـائل الخلاف لأبى البركات الأنبارى، ومعه الانتصاف من الإنصاف للشيخ محمد محيى الدين عبد الحميد - دار الفكر بيروت بدون تاريخ.
٩- الإيضـــــاح فـــى شـــرح المفصـــل لابن الحاجب - تحقيق وتقديـــم د. موســـى بناى العليلى-الجمهورية العراقية - وزارة الأوقاف.
١٠- الإيضـــاح فـــى علـــل النحو لأبى القاسم الزجاجى بتحقيق مازن المبارك مطبعة المدنى بمصر ط ١٩٦٠م.
١١- الـــبحر المحيط لأبى حيان الأندلسى الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م دار الفكر للطباعة والنشر.
١٢- بغية الوعاة فى طبقات اللغويين والنحاة لجلال الدين السيوطى - تحقـــيق محمـــد أبـــى الفضل إبراهيم - ط ثانية ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م دار الفكر.
١٣- الـــبهجة المرضـــية - شـــرح السيوطى على ألفية ابن مالك مع حاشـــية التحقـــيقات الوفية لمحمد صالح الغرسى - دار السلام للطباعة والنشر - ط أولى ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
١٤- التبيـــن عـــن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين تأليف أبى الـــبقاء العكبرى تحقيق ودراسة د. عبدالرحمن العثيمين - دار الغرب الإسلامى بيروت ط أولى ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م.

١٥- التذييل والتكميل فى شرح كتاب التسهيل لأبى حيان الأندلسى - تحقيق الاستاذ الدكتور حسن هندواى - ط أولى ١٤١٨هـ - ١٩٩٧ دار القلم دمشق.
١٦- التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهرى - دار إحياء الكتب العربية - بدون تاريخ.
١٧- توجيه اللمع لابن الخباز شرح كتاب اللمع لابن جنى دراسة وتحقيق أد. فايز زكى محمد دياب - ط أولى ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م دار السلام للطباعة والنشر.
١٨- التيسير فى القراءات السبع للإمام أبى عمر وعثمان بن سعيد الدانى - دار الكتاب العربى بيروت الطبعة الثالثة ١٤٠٦هـ - ١٩٨٥م.
١٩- حاشية الصبان على شرح الأشمونى - دار إحياء الكتب العربية - بدون تاريخ.
٢٠- خزانة الأدب ولب لسان العرب لعبد القادر البغدادى ط بولاق ١٢٢٩هـ.
٢١- الخصائص لأبى الفتح عثمان بن جنى بتحقيق الشيخ محمد على النجار الاستاذ بكلية اللغة العربية دار الهدى للطباعة والنشر بيروت - الطبعة الثانية بدون تاريخ.
٢٢- الدرر اللوامع على همع الهوامع تأليف أحمد بن الأمين الشنقيطى - تحقيق وشرح د. عبدالعال سالم مكرم - دار البحوث العلمية الكويت ط أولى ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.

٢٣- الـدر المصون فى علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبى بتحقيق د. أحمـد محمد الخراط- دار القلم دمشق ط أولى ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
٢٤- شـرح أشـعار الهذليين صـنعة أبـى سعيد السكرى تحقيق عبدالستار أحمد فراج راجعه محمود محمد شاكر مطبعة المدنى.
٢٥- شـرح الأشـمونى على الألفية - دار إحياء الكتب العربية بدون تاريخ.
٢٦- شـرح التسـهيل لابن مالك - تحقيق د. عبدالرحمن السيد، د. محمـد بـدوى المختون ط أولى ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م - هجر للطباعة والنشر.
٢٧- شـرح الجمل لابن عصفور تحقيق د. صاحب أبو جناح ١٩٨٢م العراق الموصل.
٢٨- شرح شذور الذهب فى معرفة كلام العرب لابن هشام الأنصارى، ومعـه كـتاب منتهى الأرب بتحقيق شرح شذور الذهب للشيخ محمد محيى الدين عبدالحميد - بدون تاريخ.
٢٩- شـرح شـواهد المغنى لجلال الدين السيوطى، ذيل بتصحيحات وتعليـقات العلامـة محمد محمود بن التلاميد الشنقيطى - لجنة التراث العربى بدون تاريخ.
٣٠- شرح ابن عقيل على الألفية - بهامش حاشية الخضرى عليه - دار إحياء الكتب العربية - بدون تاريخ.
٣١- شـرح عمـدة الحـافظ وعـدة اللافظ لابن مالك تحقيق عدنان عبدالرحمن الدورى مطبعة العانى بغداد ١٣٩٧هـ- ١٩٩٧م.

٣٢- شرح كافية ابن الحاجب للرضى الاستراباذى- قدم له ووضع حواشيه وفهارسه د. إميل بديع يعقوب - دار الكتب العلمية بيروت ط أولى ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
٣٣- شرح الكافية الشافية لابن مالك - حققه وقدم له د. عبدالمنعم محمد هريدى دار المأمون للتراث - بدون تاريخ.
٣٤- شرح كتاب سيبويه للسيرافى حققه وقدم له وعلق عليه د. رمضان عبدالتواب، د. محمود فهمى حجازى، د. محمد هاشم عبدالدايم - الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٦م.
٣٥- شرح المفصل لابن يعيش - مكتبة المتنبى بدون تاريخ.
٣٦- الفوائد والقواعد للشاتينى دراسة وتحقيق د. عبدالوهاب محمود الكحلة-مؤسسة الرسالة بيروت ط أولى ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م.
٣٧- كتاب السبعة لابن مجاهد تحقيق د. شوقى ضيف ط الثالثة - دار المعارف.
٣٨- كتاب سيبويه تحقيق وشرح عبدالسلام محمد هارون دار القلم ١٣٨٥هـ - ١٩٦٦م.
٣٩- الكشاف عن حقائق التنزيل للزمخشرى - دار المعرفة بيروت - بدون تاريخ.
٤٠- اللمع لابن جنى تحقيق د. سميح أبو مغلى - عمان دار مجدلاوى للنشر ١٩٨٨م.
٤١- مختصر فى شواذ القراءات من كتاب البديع لابن خالويه- عنى بنشره برجشتراسر - مكتبة المتنبى القاهرة.

٤٢- المرتجل لابن الخشاب تحقيق ودراسة علي حيدر - دمشق بلا تاريخ.
٤٣- المسائل العسكرية لأبى على الفارسى تحقيق ودراسة الدكتور محمد الشاطر أحمد - ط أولى ١٤٠٣ - ١٩٨٢ مطبعة المدنى.
٤٤- المساعد على تحصيل الفوائد لابن عقيل تحقيق وتعليق د. محمد كامل بركات ط أولى ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م - دار الفكر دمشق.
٤٥- معانى القرآن وإعرابه للزجاج - شرح وتحقيق د. عبدالجليل عبده شلبى - دار الحديث ط أولى ١٤١٤هـ.
٤٦- مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام النصارى وبهامشه حاشية الشيخ محمد الأمير - دار إحياء الكتب العربية - بدون تاريخ.
٤٧- المفصل فى علم العربية للزمخشرى وبذيله المفضل فى شرح أبيات المفصل للسيد محمد بدر الدين النعسانى - دار الجيل بيروت بدون تاريخ.
٤٨- المقتصد فى شرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجانى - تحقيق د.كاظم بحر المرجان.
٤٩- المقتضب صنعة أبى العباس المبرد تحقيق المرحوم الشيخ محمد عبدالخالق عضيمة- ط المجلس الأعلى للشئون الإسلامية القاهرة ١٣٩٩هـ.
٥٠- المقرب لابن عصفور تحقيق أحمد عبدالستار الجوارى وعبدالله الجبوري - ط أولى ١٣٩١هـ - ١٩٧١م.

٥١- نـــتائج الفكر للسهيلى تحقيق الأستاذ الدكتور محمد إبراهيم البنا – دار الاعتصام بدون تاريخ.
٥٢- نشـــأة النحو وتاريخ أشهر النحاة للشيخ محمد الطنطاوى – دار المعارف بمصر ط ثانية.
٥٣- همـــع الهومع شرح جمع الجوامع للسيوطى – تحقيق وشرح د. عبدالعال سالم مكرك – مؤسسة الرسالة ١٤١٤هـ – ١٩٩٤م.

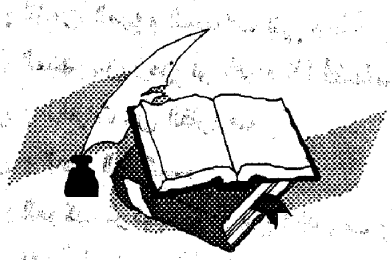

المحتويات

١- المقدمة
٢- الفصل الأول : البناء الأصلي والبناء العارض
٣- تمهـيد : الكلم منه معرب ومبني
٤- المبحث الأول : البناء وأسبابه
٥- المبحث الثاني : حقيقة البناء العارض
٦- الفصل الثاني : أهم المبنيات بناء عارضا
٧- المبحث الأول : اسم لا النافية للجنس
٨- المبحث الثاني : بعض صور المنادى
٩- المبحث الثالث : الزمن المبهم المضاف إلى جملة
١٠- المبحث الرابع : المبهم من زمن أو غيره إذا أضيف على مبنى
١١- المبحث الخامس : الغايات من الظروف
١٢- المبحث السادس : العدد المركـب
١٣- المبحث السابع : المركب تركيب مزج من الظروف والأحوال
١٤- المبحث الثامن : الفعل المضارع إذا اتصلت به إحدى النونين
١٥- خاتمة البحث

والحمد لله أولاً وآخراً ،،،

دكتـور

رفعت عبدالحميد محمود الليثي